مقتطف الصحف الصهيونية

الجمعة 27 كانون الثاني 2023

أبرز عناوين الصحف

هآرتس:

- العملية في جنين منعت عملية كبيرة في إسرائيل؟

- الجيش يقتل 8 فلسطينيين خلال تبادل لإطلاق النار وأيضا قُتلت امرأة

- الرئيس عباس أعلن عن إلغاء التنسيق الأمني "سنذهب للأمم المتحدة لوقف نزيف الدم"

- الولايات المتحدة ومصر وقطر: جهود لمنع التدهور الأمني

- نتنياهو لا نريد التصعيد ونستعد لكافة السيناريوهات

- قلق في وزارة المالية: على الحكومة أن تنزل من على الشجرة

- مساء السبت المظاهرة الرابعة في تل أبيب: خبراء الاقتصاد وأصحاب الشركات خاصة الهايتك ورؤساء الجامعات والطلاب ينضمون إلى الاحتجاج ضد الإصلاحات في الجهاز القضائي

- الأموال تخرج من إسرائيل: أصحاب شركات يحولون أموالهم إلى الخارج خوفا من عدم الاستقرار

معاريف:

- عملية جنين: منع عملية في إسرائيل وحالة استعداد

- في إسرائيل يستعدون للتصعيد الأمني بعد قتل 10 فلسطينيين في جنين

- الجهاد الإسلامي في غزة يهدد بالانتقام

- السلطة الفلسطينية تقرر وقف التنسيق الأمني مع إسرائيل

- استعدادات في القدس الشرقية

- إسرائيل لن تكون دكتاتورة: توسيع الاحتجاجات ونتنياهو فشل في التهدئة وشركات بدأت بنقل أموالها للخارج

- وزير الخارجية الأميركية سيبحث مع نتنياهو الإصلاحات القضائية

- 44% من الإسرائيليين يعارضون الإصلاحات القضائية و39 % يؤيدونها و19% لا موقف لهم

- تقرير: صحيفة "نيويورك تايمز" تغطي الأحداث ضد إسرائيل وتمتنع عن نشر أمور سلبية ضد القيادة الفلسطينية

يديعوت احرونوت:

- الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ضد خطة نتنياهو للإصلاح القضائي

- الفلسطينيون يعلنون وقف التنسيق الأمني مع إسرائيل بعد قتل 9 فلسطينيين في مخيم جنين وآخر في الرام

- شهادات من مخيم جنين: خرجت من البيت ورأيت الدماء بكل مكان

- بن غفير يأمر باعتقال 15 مواطنا من اللد عقب إطلاق نار كثيف بعد زيارته للمدينة

- إذا نجح انقلاب نتنياهو على الجهاز القضائي أولادنا لا يستطيعون العيش في إسرائيل

تايمز أوف اسرائيل:

. السلطة الفلسطينية تعلن وقف التنسيق الأمني مع إسرائيل؛ الولايات المتحدة تحذر من الخطوة

. مقتل 10 فلسطينيين بنيران إسرائيلية وقصف على غزة ردا على صواريخ من القطاع

* * *

عين على العدو الجمعة 27-1-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **المتحدث باسم جيش العدو** :أغارت طائرات حربية على موقع تحت الأرض لحماس مخصص لإنتاج الصواريخ وسط قطاع غزة، ردا على إطلاق الصواريخ من غزة الليلة، حماس تتحمل مسؤولية كل ما يحدث من غزة وستدفع ثمن أي انتهاك.
- **حدشوت حموت** :إطلاق صواريخ مضادة نحو طائرات سلاح الجو الصهيوني التي شنت غارات الليلة ضد أهداف في قطاع غزة.
- **القناة 13 العبرية** 8 :صواريخ أطلقت الليلة من غزة نحو عسقلان والمجلس الإقليمي أشكول.
- **القناة 13 العبرية** :سيتم تعزيز قوات الشرطة في القدس قبيل صلاة الجمعة في الأقصى خشية حدوث توترات ومواجهات.
- **مكورريشون** :في المؤسسة الأمنية يدركون أن حماس والجهاد تبذلان جهوداً كبيرة لتنفيذ عمليات نوعية دامية انطلاقاً من شمال الضفة.
- **حدشوت كل هعولام** :صِدامات بين المستوطنين والفلسطينيين في القدس بعدما منعت "الشرطة الإسرائيلية" وصول المستوطنين لباب العمود.
- **إنقاذ بلا حدود** :مسلحون فلسطينيون فتحوا النار قبل قليل نحو نقطة عسكرية قرب مستوطنة "نفيه تسوف."
- **قناة كان العبرية** :بعد التقدير بأن محاولات تنفيذ العمليات ستزداد في الأيام المقبلة: "في المنظومة الأمنية قرروا تعزيز فرقة الضفة بكتيبة مظليين، وستبقى كتيبتان إضافيتان في حالة تأهب حسب التطورات."
- **قناة كان العبرية** :في محاولة لتهدئة المنطقة: "سيقلص الجيش الإسرائيلي العمليات الهجومية في الضفة الغربية، وفي الوقت نفس يستعد للتصعيد."

- **القناة 13 العبرية :**بعد العملية في جنين، أعلنت السلطة الفلسطينية أن "التنسيق الأمني مع إسرائيل لم يعد قائماً."
- **يديعوت أحرونوت :**رفع مستوى التأهب في منظومات الدفاع الجوي، وتعزيز نشر بطاريات القبة الحديدية في الجنوب، خشية إطلاق صواريخ من غزة إثر العملية في جنين.
- **المتحدث باسم جيش العدو :**حكمت المحكمة العسكرية اليوم الخميس على محمود عطاونة "يتبع لحماس" بالسجن المؤبد ودفع تعويض قدره 500 ألف شيكل بتهمة التسبب عمداً في قتل العريف الراحل "دفير سوريك" في أغسطس 2019.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **موقع والا العبري :**مساعدة وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط "باربرا ليف" في إيجاز صحفي: "الولايات المتحدة تعارض التحرك الفلسطيني لتعليق التنسيق الأمني مع إسرائيل، لا نعتقد أنها هي الخطوة الصحيحة التي يجب اتخاذها في هذه اللحظة، من المهم جداً أن يحافظ الفلسطينيون والإسرائيليون على التنسيق الأمني بل ويعملون على تعميقه، نحن على اتصال مع الجانبين منذ الصباح ونشجعهم على كبح التصعيد ومنع المزيد من التدهور الأمني، الإدارة لا تعتقد أن هناك أي مغزى في مناشدة فلسطينية للمنظمات الدولية، هذه هي اللحظة التي يحتاج فيها الطرفان إلى التحدث مباشرة مع بعضهما بعضا."
- **موقع والا العبري :**تحدث مبعوث الأمم المتحدة "تور وينيسلاند" إلى مسؤولين فلسطينيين هددوا بتعليق التنسيق الأمني مع "إسرائيل" رداً على أحداث جنين، هذا ما صرح به دبلوماسي غربي، "وينيسلاند" حذر من أن مثل هذه الخطوة قد يكون لها عواقب سلبية للغاية، وحثهم على عدم القيام بذلك، "وينيسلاند" تحدث مع مسؤولين كبار في "المؤسسة الأمنية الإسرائيلية" ونقل لهم رسائل من الفلسطينيين وطالب باتخاذ خطوات لتهدئة الوضع في الضفة الغربية.
- **القناة 12 العبرية :**الولايات المتحدة الأمريكية: سيزور وزير الخارجية "أنطوني بلينكين" مصر و"إسرائيل" والضفة الغربية نهاية الشهر.

الشأن الداخلي:

- **كول براما :**اعتقل شخص من رهط (34 عاماً) للاشتباه في قيامه بتوجيه تهديدات للوزير بن غفير من خلال منشور على مواقع التواصل الاجتماعي.

- **موقع القناة 7 :**منعت "قوات الشرطة الإسرائيلية" مسيرة المتطرف باروخ مارزل وبعض النشطاء اليمينيين من الوصول لمنطقة باب العمود في القدس، حمل النشطاء أعلام عوتسما يهوديت وهتفوا "بن غفير ضعيف أمام حماس". وقال مارزل: "حكومة نتنياهو وبن غفير أضعف من حكومة بينيت وبار ليف."
- **القناة 12 العبرية :**بسبب أحداث جنين، أوضح نتنياهو أن "إسرائيل" لا تنوي التصعيد، لكنه أصدر تعليمات بالاستعداد لأي سيناريو.
- **معاريف :**بلدية سديروت تلغي فعاليات وعروض للفنان "أوري حزكيا" خشية التصعيد مع غزة بسبب أحداث جنين أمس.
- **مكتب نتنياهو" :**أجرى رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو أمس مشاورات أمنية، بمشاركة وزير الدفاع يوآف غالانت عبر الهاتف، ووزير الخارجية إيلي كوهين، ووزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، ووزير الشؤون الاستراتيجية رون ديرمر، ورئيس مجلس الأمن القومي تساحي هنغبي، ورئيس الأركان الجنرال هرتسي هاليفي، وقائد الشرطة يعقوب شبتاي، والسكرتير العسكري لرئيس الوزراء اللواء آفي جيل، ورئيس شعبة الاستخبارات الجنرال أهارون حاليفا، ورئيس شعبة العمليات الجنرال عوديد باسيوك، ومنسق عمليات الحكومة غسان عليان، وقائد شرطة القدس دورون تورغمان."
- **المتحدث باسم جيش العدو" :**أنهى رئيس الأركان الجنرال هرتسي هاليفي أمس جلسة لتقييم الوضع العملياتي بمشاركة رئيس شعبة العمليات ورئيس شعبة الاستخبارات وقائد المنطقة الوسطى ومنسق أعمال الحكومة، وممثلين عن الشاباك، خلال الجلسة عُرض تلخيص أولي لنشاط القوات صباح اليوم في جنين، وأوعز برفع حالة التأهب ومواصلة إحباط العمليات وفق الحاجة."

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **عضو الكنيست من حزب بن غفير – ألموغ كوهين" :**أتوقع أن يكون الرد ضد حماس بعد إطلاق الصواريخ، غير متناسب، لأن ربط الأحداث بين الضفة وغزة يشكل خطراً استراتيجياً على إسرائيل، حكم الغلاف كحكم تل أبيب."
- **وزير جيش العدو يوآف غالانت" :**أصدرت تعليماتي إلى المنظومة الأمنية بالاستعداد للعمل من خلال مجموعة متنوعة من الإجراءات الهجومية والأهداف عالية الجودة، في حال كان من الضروري الاستمرار في التصرف ضد غزة حتى يعود الأمن لمواطني إسرائيل."

- **وزير خارجية العدو إيلي كوهين"** :أرحب بالنشاط الحازم الذي قامت به وزارة الخارجية والسفارة الإسرائيلية في السويد أمام السلطات السويدية الذي أدى إلى إلغاء المظاهرة البغيضة التي كان من المقرر تنظيمها أمام السفارة الإسرائيلية في السويد، والتي كان هناك نية لحرق الكتاب المقدس - التناخ."-
- **وزير جيش العدو يوآف غالانت"** :بعد تقييم الوضع مع الأجهزة الأمنية كافة، أصدرت تعليماتي بالعمل على ضبط المنطقة وزيادة التأهب والاستعداد في مختلف الساحات."

* * *

مقالات

i24news: القائد السابق للقوات البحرية الإسرائيلية: على إسرائيل مهاجمة إيران "عاجلاً وليس آجلاً"

قائد القوات البحرية الإسرائيلية المتقاعد: "إيران على عتبة الحصول على سلاح نووي وسيتعين على إسرائيل مهاجمة منشآتها النووية "في العام المقبل لإحباط ذلك"

قال قائد القوات البحرية الإسرائيلية المتقاعد إلعازر ماروم في تصريح لـ i24NEWS . الخميس. إن "إيران على عتبة الحصول على سلاح نووي وسيتعين على إسرائيل مهاجمة منشآتها النووية "في العام المقبل لإحباط ذلك" وتابع "حسب فهمي، أعتقد أن على إسرائيل أن تهاجم، لأن الوضع الآن هو أن إيران بلد عتبة - 100 في المئة ."

وعندما سأله الصحافي يوآف ليمور، عن الموعد الذي يجب فيه أن تهاجم إسرائيل إيران، إجاب: "حاليًا؟ لأن إيران لن تتوقف عن المضي إلى 90 في المئة من التخصيب من أجل منع الدول الأخرى من مهاجمتها" واضاف إلعازر "نحن نعلم أن أطرافا من المخابرات في إيران ... أوقفوا الكاميرات ولا يزالون يقومون بتخصيب اليورانيوم بنسبة عالية جدًا وإلى جانب ذلك، ليس لدينا فهم واضح لما يجري مع مجموعة أسلحتهم" وتابع "عندما يقترب هذان الأمران من بعضهما البعض ، ستكون لحظة القفز الى عتبة امتلاك الأسلحة النووية قصيرة جدًا جدًا ... وبالتالي أعتقد أنه وقت الهجوم ... الوقت يمر وعلينا القيام بذلك عاجلاً وليس آجلاً ، هذا يعني عاجلاً في العام المقبل ".واضاف "علينا ايقاف هذا البرنامج عاجلا لان عاجلا افضل من اجلا."

وفي السياق قال المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية رافائيل غروسي، لأعضاء البرلمان الأوروبي" :قد أعود إلى طهران في شباط /فبراير لإجراء حوار سياسي ، أو إعادة إقامة مثل هذا الحوار ، مع إيران". تأتي هذه الرحلة في وقت مشؤوم للمفاوضات تحت رعاية الاتحاد الأوروبي، بهدف استعادة الاتفاقية المبرمة في عام 2015 للحد من أنشطة إيران النووية، مقابل رفع العقوبات الدولية.

وقال الرئيس الإسرائيلي خلال زيارة لمقر الناتو في بروكسل "التهديد الإيراني الآن على أعتاب أوروبا"وحث هرتسوغ ، الخميس ، حلف الناتو العسكري على تشديد مقاربته لإيران، حيث تزود طهران روسيا بطائرات مسيرة في حربها ضد أوكرانيا. وقال هرتزوغ خلال زيارة لمقر الناتو في بروكسل "الأزمة هناك تتجاوز حدود أوكرانيا، مع التهديد الإيراني الآن على أعتاب أوروبا". وقال "وهم المسافة لم يعد قائما. على الناتو اتخاذ أقوى موقف ممكن ضد النظام الإيراني، بما في ذلك من خلال العقوبات الاقتصادية والقانونية والسياسية والردع العسكري الموثوق به."

* * *

i24news: الرئيس الإسرائيلي من مقر الناتو: "التهديد الإيراني يتحدى النظام العالمي"

حذر الرئيس الإسرائيلي يتسحاق هرتسوغ، اليوم الخميس، من التهديد الإيراني في خطاب ألقاه في مقر الناتو في بروكسل، و قال للأمين العام لحلف الناتو ينس ستولتنبرغ: "أنا سعيد جدًا برؤية تعزيز العلاقات بين إسرائيل وحلف الناتو "وأشار إلى أن "الناتو وإسرائيل حليفان ويشتركان في القيم الأساسية للديمقراطية، نحن نتشارك نفس العزم على الدفاع عن هذه القيم وردع من يهددها "معربا عن "التهديدات للدولة اليهودية وللعالم ." كما سلط هرتسوغ الضوء على المخاطر التي تهدد إسرائيل من خلال توجيه أصابع الاتهام إلى حماس، التي تعد "أحد وكلاء إيران الرئيسيين "وتابع "حماس تهدد وتقتل وتسعى بكل الوسائل لإلحاق الأذى بالمدنيين الأبرياء. وتم اعتقال خلية تابعة لحركتي حماس والجهاد كانت على وشك تنفيذ هجوم في إسرائيل يوم الخميس وسنواصل العمل على منع الإرهاب أينما كان، دون تسوية" وأكد هرتسوغ على أنه "من خلال الزيارات والمشاورات المتكررة، من خلال إجراءات ملموسة مثل تعيين ضابط ارتباط إسرائيلي في (القيادة البحرية المتحالفة)، و التدريب والمشاريع المشتركة التي تقربنا وتسمح لنا بالعمل بشكل أكثر فاعلية " وأفاد هرتسوغ "التهديدات ليست ثابتة في الواقع. بخلاف الحرب التقليدية، نواجه أيضًا مجموعة واسعة من التغييرات والتحديات الناشئة، بدءًا من الفضاء والأمن السيبراني إلى المناخ، والطائرات المسلحة بدون طيار، ومرونة الطاقة وغيرها الكثير. في جميع هذه المجالات، يعتبر تعميق الشراكة بين إسرائيل والناتو ميزة قيمة. إن تعاوننا يعزز أمن مواطني الدول الأعضاء في الناتو وإسرائيل والدول المتشابهة في التفكير والمحبة للسلام في العالم."

وأشار الرئيس الإسرائيلي إلى الصراع في أوكرانيا على أنه "حرب مروعة" "تستمر في التسبب في معاناة إنسانية لا داعي لها وتهدد رفاهية وازدهار الملايين من الناس". واضاف أن "اسرائيل كانت شريكا في جهود الاغاثة في كييف وقلوبنا تواصل مسيرتها للشعب الاوكراني وهم يدافعون عن منازلهم وبلدهم" وقال "لكن الأزمة تتجاوز حدود أوكرانيا. مع التهديد الإيراني الآن على أعتاب أوروبا، أصبح النظام الدولي موضع تساؤل أيضًا. النظام

الإيراني المتطرف يقوم بإعدام المواطنين الأبرياء في الداخل، ويشن الهجمات ويقوض الاستقرار في الشرق الأوسط وينشر الأسلحة والموت والإرهاب في أوروبا، وخاصة في أوكرانيا، وفي جميع أنحاء العالم، وتواصل سعيها الحربي لامتلاك أسلحة نووية للسيطرة الإقليمية والعالمية."

* * *

i24news: في ظل التصعيد الأمني: رئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية CIA يصل إسرائيل

وصل رئيس وكالة المخابرات المركزية الأمريكية(CIA) ، بيل بيرنز أمس (الخميس) في زيارة لإسرائيل. ومن المنتظر أن يلتقي بنظرائه في إسرائيل والسلطة الفلسطينية والقادة في الجانبين، بحسب مصدرين أمريكيين علقوا على الموضوع، بحسب تقرير نشره موقع "والا" الاسرائيلي . ووفقًا للتقرير أيضًا، ستركّز الزيارة على الملف النووي الإيراني والتعاون العسكري بين إيران وروسيا والأنشطة الإيرانية في المنطقة. ومن المرجح أن تؤثر الأحداث في الحقل على محتوياته. كما ذكرنا، فإن زيارة بيرنز كانت مخططة مسبقا، لكنها ستحدث في اعقاب التصعيد الخطير بين إسرائيل والفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عدة أشهر. وكانت زيارة بيرنز لإسرائيل جزء من جولة واسعة في الشرق الأوسط، اذ زار القاهرة الاثنين، والتقى بالرئيس السيسي وبحث معه الأوضاع في المنطقة والتعاون الاستخباراتي بين البلدين، بحسب بيان لمكتب الرئيس المصري. وتلعب وكالة المخابرات المركزية دورًا مركزيًا في دعم التنسيق الأمني والاستخباراتي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية ، جنبًا إلى جنب مع المنسق الأمني الأمريكي الجنرال مايك فنزل.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: السلطة الفلسطينية تعلن وقف التنسيق الأمني مع إسرائيل؛ الولايات المتحدة تحذر من الخطوة

تقول ادارة بايدن انه يجب تعزيز العلاقات الامنية؛ التحركات الفلسطينية السابقة لتعليق التنسيق كانت قصيرة الأمد

بقلم جيكوب ماغيد

أعلنت السلطة الفلسطينية يوم الخميس أنها ستوقف التنسيق الأمني مع إسرائيل ردا على مداهمة عسكرية إسرائيلية دامية على مخيم جنين للاجئين في الضفة الغربية، أسفرت عن مقتل تسعة فلسطينيين، من بينهم مدني واحد على الأقل. وكانت التحركات الفلسطينية السابقة لتعليق هذا التنسيق قصيرة الأجل، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الفوائد التي تتمتع بها السلطة الفلسطينية من العلاقة، وأيضًا بسبب الضغط الأمريكي والإسرائيلي

للحفاظ عليها. ولدى السلطة الفلسطينية سيطرة محدودة على جيوب متفرقة في الضفة الغربية، ولا تملك قواتها سلطة تذكر في معاقل المسلحين مثل مخيم جنين. وقال نبيل أبو ردينة، نائب رئيس الوزراء الفلسطيني، إنه في أعقاب العملية الإسرائيلية "التنسيق الأمني مع حكومة الاحتلال الإسرائيلي، لم يعد قائماً اعتباراً من الآن." وأضاف أن وقف التنسيق الأمني يأتي "في ضوء العدوان المتكرر على أبناء شعبنا، والضرب بعرض الحائط الاتفاقات الموقعة"، في إشارة إلى اتفاقيات أوسلو للسلام في التسعينيات. وقال أبو ردينة أيضا إن الفلسطينيين يعتزمون تقديم شكاوى بشأن العملية إلى مجلس الأمن والمحكمة الجنائية الدولية وهيئات دولية أخرى.

ولطالما رحبت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية بالتنسيق مع قوات السلطة الفلسطينية، معتبرة أنه له أهمية حاسمة في مكافحة الهجمات والحفاظ على الاستقرار في الضفة الغربية. وفي حين أشاد رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس سابقًا بالعلاقات الأمنية أيضًا، إلا أنها لا تحظى بشعبية بين الجمهور الفلسطيني، وقد اعتاد في السنوات الأخيرة على التهديد بوقف التنسيق وسط الإحباط المتزايد من إسرائيل.

في مايو 2020، نفذ التهديد بوقف العلاقات الأمنية بين القوات الإسرائيلية والفلسطينية لعدة أشهر، وسط الإعلانات الإسرائيلية حول ضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية وجعل قيام دولة فلسطينية في المستقبل غير محتمل. لكن بعد ستة أشهر، استأنفت السلطة الفلسطينية التنسيق، مما يشير إلى الأهمية المالية للعلاقة والارتياح الفلسطيني لانتخاب الرئيس الأمريكي جو بايدن. وقطعت حكومة السلطة الفلسطينية جميع العلاقات مع إدارة ترامب في عام 2017، متهمة الرئيس الأمريكي السابق بالانحياز لإسرائيل بسبب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل. كما علقت لفترة وجيزة التنسيق الأمني مع إسرائيل احتجاجا على قيام إسرائيل بفرض إجراءات أمنية جديدة عند مدخل الحرم القدسي في أعقاب هجوم قتل فيه اثنان من عناصر الشرطة الإسرائيلية على يد مسلحين عرب إسرائيليين خرجوا من الحرم القدسي لتنفيذ الهجوم.

وحذرت إدارة بايدن يوم الخميس السلطة الفلسطينية من قطع العلاقات الأمنية مع إسرائيل مرة أخرى. وقالت باربرا ليف، كبيرة الدبلوماسيين الأميركيين لشؤون الشرق الأوسط، للصحافيين "من الواضح أنّنا لا نعتقد أنّ هذه هي الخطوة الصحيحة التي يجب اتّخاذها في هذه اللحظة". وأضافت "نعتقد أنّه من المهم جداً أن يبقي الطرفان على التنسيق الأمني، وإذا كان هناك من أمر، فيتعيّن تعزيز التنسيق الأمني بينهما." وأوضحت ليف أنّ الولايات المتّحدة على "اتّصال وثيق" منذ صباح الخميس مع السلطة الفلسطينية وإسرائيل في محاولة لاستعادة الهدوء. وأعربت المسؤولة الأمريكية عن قلقها بشأن مقتل مدنيين في مداهمة الجيش الإسرائيلي، لكنها قالت إن المسؤولين الإسرائيليين أخبروها أن القوات تعمل ضد تهديد وشيك.

وقال الجيش الإسرائيلي إن عملية يوم الخميس كانت ضرورية لمنع تهديد حقيقي. وقال الجيش الإسرائيلي إن القوات دخلت مخيم جنين للاجئين في شمال الضفة الغربية يوم الخميس لإحباط خطط للجناح المحلي لحركة الجهاد الإسلامي لتنفيذ هجوم وشيك. وقال الجيش أنه كان بحوزة الخلية متفجرات وأسلحة نارية. وقُتل تسعة فلسطينيين – من بينهم عدد من أعضاء خلية الجهاد الإسلامي، ومسلحين آخرين، ومدني واحد على الأقل غير متورط – وأصيب 20 آخرون في الاشتباكات التي تلت ذلك. وقال ضابط كبير في الجيش الإسرائيلي إن القوات أحبطت الخطة بعد تلقيها "معلومات استخباراتية دقيقة" من جهاز الأمن العام (الشاباك) حول مخبأ الخلية في شقة بالمخيم. وقال إن المداهمة استمرت حوالي ثلاث ساعات. وقال إن الجيش الإسرائيلي "جاهز ومستعد لأي سيناريو"، بما في ذلك إطلاق صواريخ محتمل من قطاع غزة ردا على الاشتباكات الدامية. وخلال العام الماضي، أطلق الجهاد الإسلامي صواريخ على إسرائيل ردا على مقتل أو اعتقال أعضائه في الضفة الغربية. وقال الضابط إن الجيش مستعد للتصعيد في مناطق أخرى أيضا، بما في ذلك الحرم القدسي في البلدة القديمة بالقدس.

وعقد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الدفاع يوآف غالانت ومسؤولون عسكريون اتصالاً منفصلاً بشأن التطورات. وقال مكتبه في بيان "أوضح نتنياهو أن إسرائيل لا تسعى إلى التصعيد، لكنه أصدر تعليمات لقوات الأمن بالاستعداد لأي سيناريو في مختلف الجبهات لضمان سلامة المواطنين الإسرائيليين." وفي رسالة لوزراء الحكومة، قال مكتب رئيس الوزراء إنه "لا توجد مدن ملاذ للإرهابيين." وفي لسعة للسلطة الفلسطينية، قال مكتب نتنياهو: "في كل مكان لا تقوم فيه السلطة الفلسطينية بتنفيذ سلطتها، سنضطر إلى الدخول وإحباط الهجمات الإرهابية." كما شدد مكتب رئيس الوزراء على أن قوات الجيش الإسرائيلي تعرضتت لإطلاق النار أولاً، وبذلت كل جهد ممكن لتجنب إصابة المدنيين الأبرياء.

* * *

هآرتس: بن غفير بصدد تشكيل ميليشيا موازية للجيش في الضفة الغربية لتسريع الضم والأبرتهايد

ترجمة: صحيفة القدس العربي

حذر وزير الأمن القومي، ايتمار بن غفير، أول أمس من "حارس أسوار 2" مما يستوجب تعزيز الشرطة على الفور، وأفاد بأن تحذيره يستند إلى تقديرات سمعها من محافل في الشرطة والجيش، وإن كان ليس واضحاً إذا كان "الشاباك" مشاركاً في هذا التقدير.

يصعب فهم ماذا يقصد الوزير بتعبير "حارس أسوار 2". فهل يتوقع مواجهات عنيفة في المدن المختلطة أم الاحتكاكات على الحرم التي تؤدي إلى المواجهات إياها؟ ويجدر التعاطي بجدية مع تحذير بن غفير على خلفية تصريحه المتحدي والاستفزازي في أنه "مع كل الاحترام للأردن، فإسرائيل دولة مستقلة. حججت إلى الحرم،

وسأواصل الحجيج إلى الحرم". هي أقوال قالها الوزير بعد يوم فقط من وعد رئيس الوزراء نتنياهو لعبد الله ملك الأردن بأنه سيتم الحفاظ على الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس.

بن غفير، الذي سارع إلى استعراض وجوده في الحرم فور تعيينه وزيراً، يوضح بأنه إذا ما نشأ وضع يشابه الوضع الذي أدى إلى حملة "حارس الأسوار"، فإنه كفيل بأن يكون الجهة المباشرة التي سيحدثه – في أن يقرر بأفعاله متى ستقع المواجهة الخطيرة. وتصدياً للتهديد، يطالب بن غفير بزيادة دراماتيكية لميزانية الشرطة بشكل يسمح بإقامة حرس قومي – تتبع له قوات حرس الحدود في الضفة – وكذا زيادة كبيرة لرواتب الشرطة وتجنيد عشرات آلاف المتطوعين. صحيح أن الوزير قال إن الحرس القومي سيتبع المفتش العام، وهكذا يضمن ظاهراً ألا يستخدم وفقاً للتفكر السياسي، لكن الاتفاقات الائتلافية تدحض أقواله. فحرس الحدود الذي سيفصل عن الشرطة سيكون العمود الفقري للحرس القومي الذي سينضم إليه متطوعون، ومعاً سيكون هذا الجسم الجديد تابعاً للوزير.

يشق بن غفير بذلك الطريق لإقامة ميليشيا مسلحة موازية لا تكون تابعة للشرطة؛ ميليشيا تتنافس مع الجيش الإسرائيلي في "المناطق" [الضفة الغربية]، وسيقرر أهدافها وقواعد سلوكها وتعليمات فتح النار لديها هو من يمسك في يديه رزمة المفرقعات التي قد تشعل المنطقة. هذه خطة يفترض أن تفزع كل مواطن محافظ على القانون من شأنه أن يقف ذات يوم أمام مواطنين مثله، لكنهم مزودون بالسلاح وبصلاحيات بعيدة المدى يملي أعمالهم سياسي عديم الكوابح. إن سحب الخطة هو السبيل الوحيد لضمان ألا ينقل حفظ القانون إلى مسؤولية ميليشيا.

* * *

هآرتس: لهذا سيطر الرعب على نتنياهو حين رأى كبار الاقتصاديين ينضمون إلى التظاهرات

بقلم يوسي فيرتر

المؤتمر الصحافي المستعجل الذي عقده بنيامين نتنياهو أمس في القدس مع عدد من الوزراء كشف عن عقب أخيل: الاقتصاد. وهو أمر كان بإمكانه استيعابه ما لم يتم التعبير عن المعارضة للإصلاح القانوني بالشوارع المغلقة يوم السبت ووسائل الإعلام وخطاب رئيسة المحكمة العليا واحتجاج رجال القانون والمعارضة. ولكن منذ اللحظة التي انضم فيها كبار الاقتصاديين في إسرائيل، الذين في معظمهم معروفون ومشهورون ومقدرون في العالم إلى المحتجين القلقين، حتى عاد الرعب القديم لزيارة رئيس الحكومة.
كل ما يصدر صوت لانقلاب نظامي وتصدر رائحة كرائحة الانقلاب النظامي في العالم الغربي، يعتبر انقلاباً نظامياً، نعم، بما في ذلك مركب وقف هيئة البث العام، ألا وهي هيئة "كان" التي تظاهر المئات من موظفيها

والمنتجين والممثلين أمس في تل أبيب احتجاجاً على نية إغلاقها. هكذا يبدو كتاب التدريب الفاشي: أولاً، جهاز القضاء يليه الإعلام، ثم المعارضة، وفي النهاية النقابات المهنية. ولشركات تصنيف الاعتماد تجربة صعبة مع هنغاريا وبولندا وتركيا. نتنياهو يقرأ الصحف الاقتصادية العالمية، ويرى أنهم هناك لا يؤمنون بكلامه المغسول والخطاب الكاذب الذي ينشره هو ووزير العدل. هم يصدقون وبحق محافظ بنك إسرائيل، البروفيسور أمير يارون، الذي مواقفه الاقتصادية تشبه مواقف من عينه؛ فهم يصدقون المحافظ السابق، البروفيسور يعقوب فرانكل، الاقتصادي العالمي، الذي يقدره نتنياهو. وهم بالتأكيد يصدقون الـ 270 اقتصادياً كبيراً الذين وقعوا على عريضة ضد إضعاف المحكمة العليا.

في فترة قصيرة جداً، نجحت الحكومة الإسرائيلية في تبديد معظم احتياطي ثقة الجمهور التي كانت بحوزة كل حكومة جديدة. تصاعدت في البلاد موجة احتجاجات كبيرة، بحجم وقوة لم نشهدها؛ مظاهرات وانتفاضة مؤثرة لقطاعات متنوعة مثل رجال الهايتيك والأطباء ورجال القانون ورجال التعليم والاقتصاديين، الذين لم تكن لتكون لدينا دولة قوية ومزدهرة من دونهم. صنفهم جميعاً كـ "معارضة" تفتري على البلاد وتشجع على انهيار الاقتصاد. هذا كان النص النموذجي لحاكم مستبد ومقطوع عن الواقع ومضطهِد، الذي يرى في أي شخص لا يرقص على مزماره عدواً للشعب والدولة. في الوقت الذي يتحمل فيه وزر هذا الوضع، انقض على المعارضة بالتحذيرات التي سمعها قبل بضعة أيام من محافظ البنك المركزي أمير يارون، الذي عاد قلقاً من المؤتمر الاقتصادي في "دافوس". ومثل الساعة السويسرية، فإنه بعد لحظة من نشر أقوال المحافظ، بدأت آلة السم البيبية (التي أصبحت في الوقت الحالي مصنعاً) في تشويه سمعة يارون واتهمته باليسارية والخيانة. وسرعان ما سيصل إليه المتظاهرون.

تناقضات كثيرة جداً تضمنتها أقوال نتنياهو أمس. فقد تفاخر بالإنجازات التي أوصل إليها الاقتصاد الإسرائيلي في العشرين سنة الأخيرة (أو في معظمها)؛ في الوقت نفسه تذمر من أنه في هذين العقدين "القنونة" الزائدة كبحت الاقتصاد وأضرت به وأعاقت عمليات. لقد استند إلى الاستثمارات في إسرائيل (الهايتيك، الذي بالأساس يحارب الآن على بقائه) ونسب ذلك إلى كونه رئيس حكومة لمدة 12 سنة متتالية. كان هذا ادعاء هزم نفسه. ففي هذه السنوات، صد بجسده المبادرات والإصلاحات التي عرضها ياريف لفين. "أنا راكمت! راكمت! راكمت!"، تبجح في المقابلات والخطابات. ويكرر تقديس استقلالية جهاز القضاء وأهميته لكل ما كان عزيزاً في نظره في حينه، والآن يسحق على يده.

يمكن التقدير بيقين بأنه حاول العثور على اقتصادي يوافق على الظهور في هذا المؤتمر الصحافي السياسي. ولكن عبثا، لم يجد هذا الغبي الذي يزدريه على رؤوس الأشهاد. شيء جيد واحد يمكن قوله عن هذا الحدث،

وهو أنه سيساعد على إشعال احتجاج الاقتصاديين وقطاع الأعمال، الذي سينزلق بشكل أشد إلى المجتمع الدولي.

* * *

يديعوت أحرونوت: مصير الضفة الغربية بين وعد ائتلافي ووزيرين متنافسين و3 سخافات

بقلم غيورا آيلند

في الأزمة بين الوزيرين في وزارة الدفاع، غالنت وسموتريتش، حدث أكثر مما كان متوقعاً، لكن يبدو أن رئيس الوزراء نتنياهو ولا يريف لفين الذي تصدر المفاوضات الائتلافية، يفهمان على ماذا وقعا. ففي الاتفاق المتعلق بصلاحيات سموتريتش في وزارة الدفاع ثلاث سخافات:

الأولى: يتضارب الاتفاق في نقطتين مع القانون الأساس للجيش. توجد في هذا القانون القصير والغائي الذي سن في 1976، على أساس دروس من الحرب في 1973 جملتان أساسيتان: قيل في الأولى إن الجيش يخضع لأمرة الحكومة ويتبع "فقط" لوزير الدفاع، وليس لأي وزير آخر. وفي الثانية قيل إن أي قائد في الجيش يعدّ رئيس أركان. بتعبير آخر، فإن رئيس الأركان ملزم بتنفيذ تعليمات الحكومة، لكنه هو الذي يصدر الأوامر داخل الجيش. والمقصود أن جهة سياسية أخرى تعين الألوية أو الضباط دونهم وتأمرهم كيف يعملون، هو أمر يتعارض مع هذا القانون الأساس، وعليه فإن الاتفاق الائتلافي في هذا الموضوع ليس قانونياً.

الثانية: "الإدارة المدنية"، ورغم اسمها المضلل، فهي إضافة إلى مسؤوليتها عن تنسيق أعمال مدنية مع السلطة الفلسطينية، فهي مسؤولة أيضاً عن التنسيق الأمني. فإذا كان لواء "السامرة" مثلاً ينفذ عملية داخل مدينة نابلس ويريد قائد اللواء أن يمتنع عن المس بأفراد الشرطة الفلسطينية، فإنه يوجه مندوب الإدارة المدنية في اللواء للتأكد في الزمن الحقيقي مع القائد الفلسطيني في المدينة بأن شرطييه ليسوا في مكان يعرضهم للخطر. من يريد أن يكون هذا الجسم تابعاً للوزير سموتريتش وليس لقائد المنطقة الوسطى، فهو عملياً يطالب بصلاحيات عسكرية صرفه. لكن حتى لو على المستوى المدني فقط ظاهراً، وكما أجاد رئيس الأركان المنصرف في شرحه، فإناً في ساحة "المناطق" معنى أمني تقريباً لكل عمل مدني، والعكس، وعليه فإن سلسلة قيادة واحدة فقط يمكنها أن تضمن التنسيق الكامل.

الثالثة: المكانة الرسمية لـ"المناطق"- منطقة محتلة، وهذا ليس قولاً يسارياً، بل هو موقف كل حكومات إسرائيل منذ 1967، بما فيها حكومتا بيغن وشامير. والسبب بسيط، فالمنطقة قد تكون أحد ثلاثة أوضاع: جزء من الدولة، ومنطقة تحت انتداب دولي، ومنطقة محتلة. السياسة الإسرائيلية المعلنة هي أن الحديث

يدور عن منطقة محتلة يتقرر مصيرها في المفاوضات، وهذا هو السبب الوحيد (الشرعي) أن في هذه المنطقة فئتين سكانيتين مختلفتين في المكانة والحقوق.

مطلب سموتريتش "لإخراج كل الأعمال المدنية في "المناطق" من أيدي الجيش" معناه العملي أن إسرائيل تضم المناطق بحكم الأمر الواقع. أعداؤنا يدعون ذلك، وثمة مسيرة من الأمم المتحدة تستهدف فحص هذه المسألة، لكن السياسة الإسرائيلية الرسمية تدعي العكس. إذا كان سيؤخذ بمطلب الوزير سموتريتش، فسيكون لذلك أثران: الأول، ستعترف إسرائيل عملياً بأنها ضمت المناطق، الأمر الذي لا يقبله أفضل أصدقائنا. الثاني، إذا ما أصبحت المنطقة جزءاً من إسرائيل لكن فلن يكون لـ 2.5 مليون من السكان الذين يعيشون هناك حق اقتراع، وهذا بالضبط هو تعريف الأبرتهايد. نعم، إسرائيل ضمت في 1981 هضبة الجولان، لكن إضافة لكل باقي الفروقات بين المنطقتين، سارعت إسرائيل أيضاً لإعطاء جنسية لنحو 30 ألف درزي يعيشون هناك. يمكن بالطبع تغيير القانون الأساس للجيش، ويمكن اتخاذ قرار استراتيجي بتغيير السياسة، لكن من غير المعقول عمل ذلك بالمناسبة، لمجرد موافقة متهورة على مطالب بعيدة الأثر عبر مفاوضات ائتلافية.

* * *

هآرتس: أوقفوا السيارة ورشوا غاز الفلفل في عينيه وقتلوا أباه أمامه.. والتهمة "حاول أن..."

بقلم جدعون ليفي

تحت الجسر الذي يقع على الشارع بين البلتين الفلسطينيتين عين يبرود وسلواد، حدث شيء فظيع. تحت هذا الجسر أطلق جنود الجيش الإسرائيلي النار على شخص بريء أمام ابنه وقتلوه. تحت الجسر جنود لواء "كفير" كذبوا لدرجة أن اضطر الجيش للتنصل من كذبهم.

تحت الجسر حدث ما يحدث بين حين وآخر، بصورة أكبر، في السنة الأخيرة: إعدام فلسطينيين لأمور تافهة. ولكن خلافاً لمعظم الحالات، ففي هذه المرة سارع الجيش للتحقيق وحتى الاعتراف بالحقيقة. لم يبق الآن إلا رؤية ما الذي سيفعله مع الجنود القتلة والكذابين من لواء "كفير". متى سينقلون كل اللواء إلى هضبة الجولان كما فعلوا مع كتيبة من كتائبه وهي "نيتسح يهودا"، الكتيبة 97. هذه المرة كان هؤلاء هم جنود الكتيبة 92. وبالنسبة لهم، هذه ليست الحادثة الأولى.

أحمد كحلة كان عامل بناء وصيانة من القرية الفلسطينية رمّون، عمره 45 سنة وأب لأربعة أولاد، يسافر كل يوم بسيارته مع ابنه قصي للعمل في قرية دير السودان. عمر قصي 19 سنة، وهو ينتظر السنة الدراسية القادمة لدراسة الحاسوب. في هذه الأثناء كان يساعد والده. تحت الجسر اصطدما بـ"حاجز طيّار" يضعه

الجيش، وهذا يحدث بين حين وآخر. ولكن قام الجنود بوقف الحركة كلياً هذه المرة. ويفعلون ذلك أحياناً بشكل عام بدون أي سبب، باستثناء غريزة الإساءة واستعراض القوة والسيطرة لشباب تم غسل أدمغتهم في أعمار الـ 19 والذين يقومون باللعب بالهواتف المحمولة، في الوقت الذي يسارع فيه آلاف الأشخاص إلى أعمالهم.

بدأ السائقون بإطلاق صافرات السيارات، فثارت أعصاب الجنود من هذا العصيان المدني الوقح. أطلق أحدهم قنبلة صوت على سيارة كحلة، الذي كان على رأس الطابور. غضب كحلة بسبب المس بسيارته – وهذا أمر محظور بالنسبة للجنود – لذلك، قاموا برش غاز الفلفل على وجه ابنه وأنزلوه بالقوة من السيارة ورموه على الشارع مكبل اليدين.

غضب الأب، ولوقاحته الكبيرة لم يستطع الصمت على التنكيل بابنه أمام ناظريه، فنزل من السيارة. كان الابن ملقى على الشارع وعيناه معصوبتان وتحرقانه بسبب غاز الفلفل. فجأة، سمع الابن صوت رصاصتين. الجنود الذين كانوا غاضبين على الأب أطلقوا عليه رصاصتين في الرقبة. عرفوا أن بإمكانهم الادعاء أنه قد حاول خطف سلاحهم أو طعنهم. وقع كحلة. صورته وهو مستلق على ظهره والدماء تنزف من فمه وعنقه، تصعب مشاهدتها. كحلة توفي في المكان.

الجيش الإسرائيلي، كعادته، سارع إلى التنصل واختلاق قصة مفبركة لا أساس لها، وهي أن الجنود شخصوا سيارة مشبوهة... فرفض المشبوهان التوقف. قام المشبوهان برشق الحجارة وحاولا المهاجمة بسكين... وسائل لتفريق المظاهرات... حاول المشبوه خطف سلاح أحد الجنود. ترسانة المبررات المدحوضة لأي عملية قتل. وسائل الإعلام في إسرائيل سارعت كالعادة إلى تبني الأكاذيب ونشرها دون فحصها. المتحدث بلسان الجيش يعلن: تم إحباط عملية.

مثل هذه القصص يتم دفنها بشكل عام من دون تحقيق. فما الذي حدث في هذه المرة؟ هل أمر قائد المنطقة يهودا فوكس، قائد اللواء إلياف الباز، بالتحقيق في الحادثة؟ تصعب معرفة ذلك. ولكن نتائج التحقيق حددت في زمن قياسي، أسبوع واحد، بأن الجنود أطلقوا النار على كحلة بدون أي مبرر. هذا جيد. ولكن ما الذي سيحدث الآن؟ ماذا يعني "القتل بدون مبرر"؟ ألا يعتبر قتلاً متعمداً أو على الأقل قتلاً، وهي جريمة خطيرة لا مثيل لها في كتاب القوانين؟ لماذا لم يتم اعتقال الجنود الذين قتلوا كحلة؟ الشباب المشبوهون بالقتل بدون مبرر يتجولون بيننا بحرية إلى حين محاكمتهم؟ في نهاية المطاف يمكنهم القتل بسهولة، بنفس السهولة التي قتلوا بها كحلة.

عندما زرت بيت عائلة كحلة في قرية رمون بعد يوم على قتله، التقيت مع شقيقه الأخرس، هاني كحلة، وقال لي بحركة يديه "لماذا قتلوه؟ هل هم مجانين؟". لا، يا هاني، هم ليسوا مجانين. هكذا علموهم، أن يقتلوا الفلسطينيين.

* * *

يديعوت: الاحتجاجات الإسرائيلية: حان الوقت لتعطيل الدولة

بقلم يوفال ديسكن

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

إذا لم نوقف هذا السباق المجنون، الذي يقوده رئيس الحكومة المتهم جنائياً، والذي تجري محاكمته، فإنه سيقود الدولة إلى نهاية الدولة الديمقراطية اليهودية. قد تبقى الدولة، لكنها لن تكون الدولة التي أسّسها آباؤنا، ولن تكون الدولة التي تشكل وثيقة الاستقلال نبراساً لها، الدولة التي قاتلنا من أجلها، أنا ورفاقي، عشرات الأعوام.

لا مجال للاعتذار، ولا للتواني، أو التردد في نضالنا من أجل الحفاظ على الديمقراطية وسلطة القانون. ورسالتنا يجب أن تكون حادة وواضحة وصارمة وغير قابلة للجدل. ولكي يكون نضالنا فعالاً ويحقق أهدافه، يجب أن يكون التحرك الذي يجب علينا القيام به مختلفاً.

تحركاتنا الاحتجاجية يجب أن تكون قانونية وعلنية بالكامل، ويجب أن توضح للجميع بأنه لا يمكن القضاء على رؤية الآباء المؤسّسين ومحو مبادئ وثيقة الاستقلال، والقضاء على التوازن بين السلطات، والدفاع عن الفساد بواسطة إصلاحات قضائية مشوّهه. لن نسمح بأن يفرضوا علينا استبداد الأكثرية.

التظاهرات هي مصدر قوة النضال وشرعيته. لكن في حالة الطوارئ يجب أن نتخذ خطوات أكثر حزماً ووضوحاً. السبيل الأفضل والأسرع هو تعطيل الدولة أو أجزاء منها من خلال الإضرابات. ومن الأفضل أن يحدث هذا بوساطة الهستدروت، وإذا لم يحدث، يجب أن نفكر بأفكار خلّاقة من أجل تعطيل الدولة.

مثل هذه الإضرابات سيوضح "للأغلبية" أن "الأقلية" في قطاعات حيوية في الدولة، والتي تعارض الانقلاب على القضاء والنظام، هي في الحقيقة "الأغلبية" التي تتحمل العبء. هم العاملون في مجال الهاي - تك، الأطباء، المحامون، الأكاديميون وغيرهم. المثليون الذين يستهدفهم "الوزير الخاص بشؤون التعليم" ماعوز، المتواجدون في كل أجهزة الدولة. هناك أقلية أُخرى مستهدَفة من اليمين المتطرف هي الأقلية العربية التي تشكل قرابة 20% من السكان. وتدل الأرقام الأخيرة الصادرة عن وزارة الصحة أن هذه الأقلية تشكل تقريباً

نصف الذين يحملون رخصة مزاولة الطب، ونصف الممرضين والممرضات الجدد، وأكثر من نصف أطباء الأسنان والصيادلة.

في المحصلة، مواطن من مجموع اثنين لم ينتخب هذه الحكومة السيئة. قوة هذه "الأقليات" كبيرة، وبواسطة الإضرابات، يمكن أن نظهر بصورة لا تحتمل الجدل أنه لا يمكن إدارة الدولة بنصف الشعب.

من الصعب الاستخفاف بأهمية الديمقراطية التي تُعتبر أساس سلطة القانون، وحقوق الفرد، والمساواة الكاملة. الديمقراطية هي التي تسمح لنا بالعيش في ظل هذا التعقيد الديموغرافي والديني والقومي الصعب في دولتنا، ومواجهة التحديات الأمنية والاقتصادية. والأسس الديمقراطية هي القاسم المشترك الأساسي الذي يمكن التوافق عليه بين كل شرائح المجتمع والشعب، وهي الأساس الذي يسمح بوجود المجتمع الإسرائيلي بكل مكوناته، وأن يكون جزءاً من العالم المتنور الذي نريد الانتماء إليه. والضرر الذي لحِق بهذه الأسس كما بدأ مع إصدار "قانون القومية" العنصري، هو كارثي.

الديمقراطية الحقيقية والقوية هي أقوى سلاح لنا في الجوار الشرق الأوسطي الصعب الذي نعيش فيه، لأنها هي التي تجعلنا مختلفين عن الدول التي تحيط بنا، وتميزنا أخلاقياً، ولا تقل أهمية عن تفوّقنا التكنولوجي والعسكري...

كل مواطن في الدولة يعرف أن سلطة القانون التي خسرناها في فترة حكومات نتنياهو هي ضعف حوكمة السلطات في الدولة. خلال سنوات حكمه، أصبحت الدولة ممتلئة بالسلاح غير القانوني، ومصابة بداء الجريمة والقتل والعنف على الطرقات. دولة تحكمها فعلاً عائلات الجريمة ومنظماتها...

معنى الإصلاح الذي يقترحه ياريف ليفين وسمحا روتمان فسّره جيداً 620 محامياً في رسالة لهم: "مَن يكتب القانون يقرر بنفسه ما إذا كان سيطبقه، ويسيطر على اختيار القضاة، ولديه صلاحية الالتفاف على أحكامهم، ويمكنه عدم تطبيق القانون."

إن النضال الذي نخوضه يجب أن يكون بوتقة صهر تؤدي إلى إعادة ولادة القوى الليبرالية الصهيونية التي تعرف دورها التاريخي في الحفاظ على الصهيونية في البلد. ستظهر هذه القوى الليبرالية من خلال الاحتجاج، وستساهم في نمو كادر قوي من المناصرين والزعماء، يكون قادراً على إعادة البلد إلى المسار الذي رسمته وثيقة الاستقلال..

* * *

هآرتس: تصدعات الديمقراطية الإسرائيلية و انعكاساتها في الساحة الدولية

بقلم ميكآل هراري

التطورات الدراماتيكية في إسرائيل، والتي أعقبت تأليف الحكومة الجديدة، خلّفت صمتاً وارتباكاً في الساحتين الدولية والإقليمية. إذ يتساءل كثيرون: إلى أين تتوجه إسرائيل، وإلى أي حد تشكّل التغييرات في المجتمع الإسرائيلي، وخصوصاً التركيبة غير المسبوقة للحكومة الحالية، دليلاً على تغيير في توجُّه الديمقراطية الوحيدة في الشرق الأوسط؟

في الساحة الدولية، من المهم التفريق، بوضوح، بين معسكرين أساسيين من الدول. هناك أولاً الدول والأنظمة التي شهدت صعود الموجة المحافظة– القومية - الشعبوية التي ألحقت ضرراً واضحاً بالديمقراطية ومؤسساتها، مثل بولندا وهنغاريا والبرازيل (خلال فترة حكم بولسونارو)، وحتى الولايات المتحدة (خلال فترة حُكم ترامب). بالنسبة إلى هذه الساحات، فإن التطورات التي تشهدها إسرائيل ليست بالضرورة تغيراً سلبياً. لكن هذا لا ينطبق على الدول الغربية الليبرالية. فالدهشة والارتباك واضحان، وخصوصاً في ضوء معرفتها الجيدة برئيس الحكومة الحالي، بنيامين نتنياهو. إذ على الرغم من الخلافات السياسية معه، وخصوصاً فيما يتعلق بالنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني، فإن هذه لم تكن هي الحال فيما يتعلق بموضوع الديمقراطية - التعددية. في الوقت الحالي، فإن تراجُع الديمقراطية والخلاف بشأن النزاع مع الفلسطينيين يجتمعان معاً ليشكّلا وضعاً سياسياً لم نشهد له مثيلاً في الماضي. وتزداد الصورة ارتباكاً، وخصوصاً أن أغلبية الأنظمة الليبرالية تحرص عموماً على الامتناع عن النقد المباشر. وهي ترغب في إبقاء قنوات العمل والتواصل مفتوحة مع الحكومة الإسرائيلية، انطلاقاً من احترامها لقواعد اللعبة الديمقراطية التي أدت إلى انتخاب هذه الحكومة وتأليفها. علاوةً على ذلك، هناك مصالح مشتركة بين هذه الدول وبين إسرائيل، مثل كبح إيران عن الحصول على قدرة نووية عسكرية، وتعزيز التعاون والاستقرار في المنطقة، والتركيز على الحرب في أوكرانيا.

هذا الصمت النسبي، الذي يشمل الدول العربية، يمكن أن يفسَّر بصورة غير صحيحة في إسرائيل. فهو ليس دليلاً على اللامبالاة، بل يدل على قلق وارتباك. وفي العالم العربي، يدل على تساؤلات تُطرح عن ماهية وجهة إسرائيل، وكيف يمكن أن ينعكس هذا على الالتقاء في المصالح معها، والذي توطد في الأعوام الأخيرة. كما تتخوف هذه الدول من تداعيات السياسة الجديدة على الساحة الفلسطينية وانزلاقها إلى ساحاتهم الداخلية. وفي طليعة هؤلاء الأردن الذي عبّر عن ذلك، ومصر (التي تواجه أزمة اقتصادية حادة ومقلقة)، كما برزت أصوات من السعودية، التي يبني نتنياهو آمالاً على حدوث انعطافة معها، شددت على الزاوية الفلسطينية.

التحدي الدائم الموجود في أساس تطورات من هذا النوع يتركز على المسألة الاستراتيجية: أين يمرّ الخط أو نقطة التحول التي تفصل دولة تُعتبر ديمقراطية ليبرالية، لديها مصالح وقيم مشتركة مع الغرب، وانزلاقها إلى الجانب الآخر في المعسكر المضاد القومي - الشعبوي و"الأقل ديمقراطية." وفي الأعوام الأخيرة، شددت إسرائيل بصورة محقة على الالتقاء في المصالح بينها وبين عدد كبير من الدول الغربية. وهذا يتمحور حول السياسة إزاء إيران (على الرغم من الاختلافات في الرأي بشأن الانسحاب الأميركي من الاتفاق النووي)، وحول الخطوات التي حدثت في المنطقة وشاركت فيها إسرائيل (اتفاقات أبراهام)، وحول السياسات المسؤولة التي انتهجتها الحكومات الإسرائيلية في تلك الأعوام. الاختلافات في الرأي في الشأن الفلسطيني بقيت على حالها، لكن جرى طمسها مع تغيُّر الأولويات في المنطقة وخارجها. لكن اليوم التساؤل والقلق بشأن اتجاه الديمقراطية في إسرائيل يمتزجان مع القلق العميق من مسألة الاحتلال الإسرائيلي لـ "المناطق"، وما يبدو أنه تغيير دراماتيكي في توجهات الحكومة الإسرائيلية الجديدة. في هذا الإطار، يجب عدم الاستخفاف بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، طلب الرأي القانوني لمحكمة العدل الدولية في لاهاي بشأن الاحتلال الإسرائيلي.

الالتقاء في المصالح له أهمية استراتيجية في العلاقات الدولية، وأيضاً بالنسبة إلى القيم المشتركة، ولا سيما بالنسبة إلى دولة صغيرة مثل إسرائيل، اعتمدت طوال 75 عاماً من وجودها على "القيم الليبرالية." لا يدل صمت الدول الغربية على موافقة أو لامبالاة حيال الضرر اللاحق بقيم ديمقراطية مركزية، بل هو دليل حذر ورغبة في إبقاء القنوات مفتوحة، والتي يمكن من خلالها التأثير في إسرائيل. ان مسار التصدعات أو التآكل يكون في البداية طفيفاً وصغيراً، ويمكن أن نخطئ في تقدير شدة ضرره في المدَيين المتوسط والبعيد. وقد ندرك عواقبه لاحقاً، لكن بعد فوات الأوان.

* * *

هآرتس: آفاق العلاقات الإسرائيلية- الصينية

بقلم آساف أوريون

في سياق التنافس الإستراتيجي ما بين القوى العظمى، سيتوجب على الحكومة الإسرائيلية الـ37 المناورة بينها بحذر. بنيامين نتنياهو، الذي دفع بتطوير العلاقات الإسرائيلية - الصينية بشغف خلال الأعوام العشرة الماضية، سيتوجب عليه المناورة مرة أُخرى بين الولايات المتحدة والصين؛ وبين الاقتصاد والأمن القومي.

منذ بداية العقد الماضي تبنّت الحكومات الإسرائيلية سياسة واضحة، مفادها تطوير العلاقات الاقتصادية

مع الصين في مجالات الاختراعات والاستثمار والمشاريع والتبادل التجاري. نتنياهو الذي صاغ العلاقات حينها، رأى في الاقتصاد الصيني الذي ينمو فرصة مهمة لإسرائيل، و"الزواج" الأمثل ما بين اختراعات الشركات الناشئة الإسرائيلية وبين حاجات الصين التكنولوجية، ورأس مالها وسوقها. يصف نتنياهو سياسته في كتابه الجديد: "كأغلبية القيادات الغربية، سرت على حبل دقيق في علاقتنا بالصين. من جهة، أردت فتح السوق الصينية الكبيرة جداً أمام المستثمرين الإسرائيليين، و... زيادة الاستثمارات الصينية لدينا - وبصورة خاصة في مجال البنى العامة ومن جهة أُخرى، كنت صريحاً مع ضيوفي الصينيين بشأن... التكنولوجيا العسكرية والاستخباراتية التي لا يمكننا مشاركتها معهم... هذا كان التزاماً حديدياً تجاه الولايات المتحدة، حليفتنا الأكبر، التي نشارك معها الكثير من هذه التكنولوجيا." وفعلاً، كانت السياسة الإسرائيلية في العلاقات مع الصين في تلك الفترة هي الدفع بأقصى قوة بالعلاقات الاقتصادية، مع التشديد على الاختراعات، باستثناء المجال العسكري - الأمني.

وبعد ضغوط مارستها إدارة دونالد ترامب على القدس للحد من علاقاتها مع الصين في مجالات لها إسقاطات على الأمن القومي - وخصوصاً الاستثمارات في البنى التحتية والاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا - قررت حكومة نتنياهو في سنة 2019 تشكيل لجنة استشارية لبحث قضايا الأمن القومي في الاستثمارات الأجنبية. كثيرون في البلد والولايات المتحدة اعتبروا هذا محاولة للسير بين قطرات المطر، الهدف منها المناورة ما بين مطالب الولايات المتحدة والفرص الاقتصادية في الصين.

يبدو أن حكومة بينت - لابيد استمرت في السياسة نفسها، لكنها عملياً، قامت بتغيير صامت في العلاقات مع الصين، ومع الولايات المتحدة. فعشية اللقاء الأول ما بين نفتالي بينت والرئيس الأميركي جو بايدن، جاء في بيان أن الحكومة لا تتجاهل قلق الولايات المتحدة حيال العلاقات مع الصين، وترى في ذلك قضية أمن قومي. وفي تموز 2022، نُشر البيان المشترك للرئيس بايدن ويائير لبيد بشأن إقامة حوار استراتيجي بشأن التكنولوجيا المتطورة، برئاسة مستشاريْ الأمن القومي جيك سوليفان وإيال حولاتا. وفي تشرين الأول قررت الحكومة تقوية المنظومة الاستشارية بشأن الاستثمارات الأجنبية. وبدوره، قال السفير الأميركي في إسرائيل، توم نيدز، إن الإدارة وصلت إلى تفاهمات مع إسرائيل بشأن التجارة مع الصين أيضاً، وأن إسرائيل ستعزز الرقابة على بيع التكنولوجيا المحلية للصين، تخوفاً من وقوعها في أيدٍ عدوة. إذاً، فسياسة إسرائيل في تلك الفترة كانت تطوير علاقات اقتصادية آمنة وخصبة مع الصين، برقابة متصاعدة وقيود أُخرى، إلى جانب تقوية الشراكة الاستراتيجية مع الولايات المتحدة، وبصورة خاصة التكنولوجيا والاختراعات. مسؤولون في الإدارة في واشنطن عبّروا مؤخراً عن تقديرهم للجهود التي قامت بها إسرائيل في مجال الرقابة على

الاستثمارات الأجنبية (تستحق علامة عالية)، وللتغيير الذي جرى في أيام الحكومة السابقة، وتوقعوا استمرار التقدم.

بأيّ سياسة سيدفع نتنياهو الآن؟ في مقابلة مع باري ويس قال: "بشغف، قمت بدفع إسرائيل للانفتاح على التجارة والمبادرات الاقتصادية مع الصين، وأعتقد أنني سأستمر في ذلك. صحيح أن قضايا الأمن القومي على رأس سلّم أولوياتنا، كما الآخرين. سنستمر في العمل مع الصين، لكننا في الوقت نفسه، سنحافظ على مصالحنا الوطنية." وفعلاً، خلال خطابه لدى تأليف الحكومة في الكنيست، أعلن عن الدفع قدماً بمشروع "القطار السريع" من إيلات إلى "كريات شمونة"، وهو مشروع حاول القيام به سابقاً، بمساعدة صينية.

تغيّر العالم كثيراً في العقد الأخير. احتدمت المنافسة بين القوى العظمى وانزلقت إلى فرض قيود دراماتيكية على تصدير التكنولوجيا، والحرب في أوكرانيا، واحتمال الصدام العسكري في تايوان. لا يستطيع نتنياهو السباحة في النهر نفسه مرتين، ومساحة المناورة لدى إسرائيل ما بين القوى العظمى، وخصوصاً في المجال التكنولوجي، تقلصت كثيراً. فترة "الزواج" التي كانت في بداية العقد الماضي انتهت. ديمقراطيات كثيرة تعيش المعضلة التي تعيشها إسرائيل، يمكن أن تكون شريكة ذات صلة في التكنولوجيا الآمنة.

وعند الأخذ بعين الاعتبار القضايا السياسية المهمة الآن بين القدس وواشنطن - وإيران والفلسطينيين، وروسيا، وأوكرانيا والشؤون الداخلية- ستكون علاقات القدس مع بكين شأناً لا مصلحة للحكومة في الدخول في نزاع مع الولايات المتحدة من أجله، وخصوصاً أن الصين على رأس سلّم أولويات الولايات المتحدة. على حكومة إسرائيل أن تأخذ بعين الاعتبار حساسية أميركا إزاء هذا الموضوع. يفتح الحوار التكنولوجي أمام إسرائيل آفاقاً جديدة للتعاون مع حليفتها الأكبر، ويسمح لها بزيادة أهميتها في عيون الحليفة. سيكون من الأفضل للحكومة الجديدة بناء سياساتها على الأساسات التي وضعتها الحكومات السابقة منذ سنة 2019: تطوير العلاقات الاقتصادية مع الصين، بحسب اعتبارات الأمن القومي، والدفع قدماً بحوار استراتيجي - تكنولوجي مع واشنطن، بهدف تطوير التكنولوجيا الإسرائيلية ضد التحديات الخارجية، وبهدف تقوية العلاقات مع الحليف الأكبر من بين الحلفاء.

* * *

يديعوت أحرونوت: "جنين فريدة من نوعها ولا تخشى المواجهة"... العملية في قلب جنين تحمل رسالة.. "احذروا الموت الطبيعي ولا تموتوا إلا بين زخات الرصاص"

بقلم آفي سخاروف

ترجمة: وكالة سما الاخبارية

على الرغم من العملية العسكرية الناجحة في قلب مخيم جنين بالأمس وإحباط هجوم كبير كان يخطط له، إلا أن هذه العملية أوضحت ما كانت تلاحظه المؤسسة العسكرية الإسرائيلية منذ فترة طويلة،و تتمثل في حقيقة أن مئات إن لم يكن الآلاف من الشبان الفلسطينيين لا يخافون من التعرض للإصابة أو القتل أثناء المواجهات مع القوات الإسرائيلية.

وعلى أسوار مخيمات اللاجئين، كتب في الماضي عبارة (احذروا الموت الطبيعي، ولا تموتوا إلا بين زخات الرصاص) وهي كلمات مقتبسة من الشاعر غسان كنفاني، ويبدو الآن أن العديد من الشبان في الضفة الغربية يتبنونها شعارًا للحياة أو بالأحرى للموت". وعشرات الشبان يفضلون محاربة القوات الإسرائيلية، وهذا دليل على ارتفاع أعداد الشهداء الذين بلغ عددهم خلال 26 يومًا فقط، إلى 30، في حين أنه في العام الماضي كان العدد 155، وفي 2021 كان نحو 80، ما يشير إلى أن زيادة وتيرة الأحداث والعمليات مقارنةً بالسنوات الأخيرة، وإلى زيادة دافع القتال في أوساط الشبان الفلسطينيين، خاصة في ظل أنه لا يوجد في الأفق أي حل سياسي أو أمني يمكن أن يغير هذا الاتجاه.

كل الأسباب التي قد تنذر باستمرار التصعيد موجودة وستزداد في القريب العاجل، ومنها قضية المسجد الأقصى وقرب شهر رمضان، واستمرار الاحتكاكات المتكررة في الضفة الغربية، وارتفاع أعداد الشهداء، معتبرًا أن كل ذلك يشكل "برميل المتفجرات الذي نجلس عليه هذه الأيام بلا أفق للراحة" - وفق قوله - مشيرًا إلى أن وجود حكومة يمينية متطرفة في إسرائيل لن يساعد على تهدئة الأوضاع أو خلق شريك حقيقي في الجانب الفلسطيني.

إعلان القيادة الفلسطينية وقف التنسيق الأمني بكل أشكاله في أعقاب العملية بجنين سيكون لها تكاليف، ولكن في نفس الوقت ليس فيما يتعلق بجنين التي لا يوجد للسلطة أي حكم فيها حتى على الحياة المدنية، وأبسط الأمور، مثل شرطة المرور، ما حول المخيم إلى "مكان للفوضى"، وزاد من قوة الجهاد الإسلامي، رغم أن الشبان في المخيم يتصرفون وفقًا للهوية المحلية، أي "ابن المخيم"، وينظمون أنفسهم تحت مسمى "كتيبة

جنين" وليس لديهم في الحقيقة مصدر واحد واضح للقيادة، على عكس ما يجري في الخليل من وجود انضباط عشائري على الأقل، وهو الأمر الذي لا يتوفر في جنين، حتى أن وجهاء العشائر هناك لا يمكنهم السيطرة على المخيم والمدينة. وعلى الرغم من أن جنين فريدة من نوعها، فإن دافع الشباب الفلسطيني للقتال لا يقتصر فقط على شمال الضفة (جنين، نابلس)، بل أصبح إطلاق النار على القوات الإسرائيلية العاملة في المنطقة، ظاهرة شائعة في جميع أنحاء الضفة الغربية، وكذلك في منطقة بيت لحم (بدرجة أقل في الخليل)، وكذلك في قلنديا ومحيطها."

السؤال الكبير الذي يبقى مفتوحًا، يتعلق برد حماس والجهاد الإسلامي في قطاع غزة"، مشيرًا إلى أن المنظمتين تسعيان إلى إشعال الأوضاع في الضفة بدون حرق غزة، ومع ذلك فإن حماس ترى أن عملية "حارس الأسوار/ سيف القدس" في مايو/ أيار الماضي، شكلت مشكلة للحركة التي ترى أنها ملزمة بالتدخل في الأحداث الجارية بالضفة وشرقي القدس، والدخول في تصعيد رغم أنها لا ترغب بجولة قتال أخرى، رغم إطلاق الصواريخ الليلة الماضية. ويمكن الافتراض أن حادثة الأمس لن تكون الأخيرة في العام الجديد، وبالتالي من الصعب الرهان على أن الهدوء في قطاع غزة سيستمر."

* * *

"خروج رؤوس أموال سيهدد الخطة القضائية ونتنياهو يدرك ذلك"

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

اعتبر مصدر سياسي إسرائيلي أن ضغوطا يمارسها المجتمع الدولي على إسرائيل في محاولة لمنع تنفيذ خطة إضعاف جهاز القضاء لن يكون لها تأثير كبير على الحكومة الإسرائيلية. وتأتي هذه التقديرات على إثر تصريحات صادرة عن مسؤولين أميركيين وأوروبيين ضد الخطة. وقال المصدر إنه "يرجح أن تنتقد دول هذه الخطوة في الفترة القريبة، لكن احتمال أن تؤدي الخطة القضائية وحدها إلى فرض عقوبات أو خطوات ملموسة تزج الحكومة في الزاوية لا يبدو أنه مرتفع الآن" حسبما نقلت عنه صحيفة "هآرتس" اليوم، الجمعة. ورأى المصدر السياسي نفسه أن "التهديد الأساسي على الخطة سيكون ميدانيا، مثل أن يوعز محللون للشركات بعدم العمل في إسرائيل، وأن ينقل رجال أعمال أعمالهم من إسرائيل وأن تسحب صناديق استثمار أموالها من مشاريع إسرائيلية والتسبب بضرر متراكم يلحق ضررا بالحكومة. وبالإمكان الافتراض أن نتنياهو يدرك ذلك جيدا."

ويعتزم وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، طرح قلق الإدارة الأميركية من خطة إضعاف جهاز القضاء خلال لقائه مع رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، يوم الإثنين المقبل. وأشارت الصحيفة نقلا عن

مصادر ضالعة في الاتصالات بين الجانبين إلى أن بلينكن قد يطرح هذا القلق من خلال تصريحات علنية أثناء زيارته لإسرائيل، وأن يركز على ضرورة الحفاظ على قوة المؤسسات الديمقراطية في إسرائيل.

وكان مستشار الأمن القومي الأميركي، جيك سوليفان، قد بحث موضوع الخطة خلال لقائه مع نتنياهو، الأسبوع الماضي، وعبر عن القلق الأميركي. كذلك تطرقت رئيسة البرلمان الأوروبي، روبرتا ميتسولا، إلى الخطة خلال لقائها مع الرئيس الإسرائيلي، يتسحاق هرتسوغ، أمس. وقالت إن "الاتحاد الأوروبي وإسرائيل تربطهما علاقات صداقة قوية تستند إلى قيم مشتركة وبينها الديمقراطية وسلطة القانون. وسلب هذه القيم ليس أمرا مفهوما ضمنيا". وأضافت أنها تحدثت مع هرتسوغ حول "التطورات الدستورية في إسرائيل."

وقالت مساعدة بلينكن لشؤون الشرق الأوسط، بربارا ليف، أمس إن بلينكن سيبحث خلال زيارته لإسرائيل في خطة جهاز القضاء. واعتبرت أن "هذا الموضوع أثار نقاشا في المجتمع الإسرائيلي وهذا يدل على ديمقراطية نابضة بالحياة. وبلينكن يريد أن يسمع رأي جهات داخل الحكومة وكذلك من جهات خارج الحكومة في هذه الخطة."

وبحسب مسؤولين إسرائيليين، فإنه لا يوجد اهتمام دولي كبير بالخطة. وقال وزير الخارجية الإسرائيلي، إيلي كوهين، خلال مؤتمر صحافي مع نتنياهو، أمس، إنه "لم يُذكر في أي من لقاءاتي ولو بالتلميح الإصلاح القضائي وتبعاته على الاقتصاد". كذلك قال مندوب إسرائيل في الأمم المتحدة، غلعاد إردان، خلال مقابلات أجرتها معه وسائل إعلام إسرائيلية إنه لم يتوجه إليه أحد من مندوبي الدول إليه حول الموضوع.

ونقلت الصحيفة عن سفير لدولة أجنبية في إسرائيل قوله إنه "توجد صعوبة في تناول هذا الموضوع بصورة علنية، لأن هذا قد يعتبر كتدخل أجنبي في شؤون إسرائيلية داخلية. ولا يدور الحديث في هذه الأثناء عن خطوة تم تنفيذها أو عن قانون جرى تشريعه وإنما هذه لا تزال خطوة تجري بلورتها. وينبغي الانتظار إلى تتضح الأمور ونتمكن من القول بشكل مؤكد أنه جرت هنا خطوات تقوض الديمقراطية وتمس بالتوازن بين السلطات". وأضاف "أننا لا نتجاهل الوضع وإنما نناقشه بيننا وننقل كافة المعلومات من خلال تقارير إلى وزارة الخارجية" في دولته.

* * *

تقارير

تايمز أوف إسرائيل: عباس أبلغ أحد كبار مساعدي بايدن أنه مستعد للقاء نتنياهو

في لقائه مع جيك سوليفان، عرض رئيس السلطة الفلسطينية وقف الجهود ضد إسرائيل في المحافل الدولية إذا أوقفت الخطوات "الأحادية" في الضفة الغربية

بقلم جيكوب ماغيد

أبلغ رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس مستشار الأمن القومي بالبيت الأبيض جيك سوليفان خلال زيارة قام بها إلى رام الله في الأسبوع الماضي أنه على استعداد للقاء رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، على الرغم من الطبيعة المتشددة للحكومة الإسرائيلية الجديدة، حسبما قال مسؤولان مطلعان على الأمر لـ"تايمز أوف إسرائيل." وقال مسؤول فلسطيني تحدث شريطة عدم الكشف عن هويته إن "العرض يظهر جدية الرئيس على الرغم من الطبيعة المتطرفة لهذه الحكومة وتجربتنا مع نتنياهو، فإننا لا نغلق الباب أمام المفاوضات." ولم يلتق الزعيمان لإجراء محادثات سلام منذ أكثر من عقد.

عرض عباس يوم الخميس الماضي كان الأول منذ عودة نتنياهو إلى كرسي رئيس الوزراء لولاية سادسة. لكن فرص حدوث مثل هذا اللقاء تبدو غير مرجحة أكثر من أي وقت مضى، حيث أن السلطة الفلسطينية لا تزال تعاني من الافتقار للشرعية في أعين معظم الفلسطينيين، بالإضافة إلى أن نتنياهو يرأس ائتلافا مؤلفا إلى حد كبير من مشرعين يعارضون حل الدولتين. وردا على سؤال الثلاثاء عما إذا كان نتنياهو مستعدا للتعليق على لقاء مع عباس، رفض مكتب رئيس الوزراء التعليق.

وقال المسؤول الفلسطيني إن عباس أبلغ سوليفان أنه مستعد لوقف الإجراءات ضد إسرائيل في الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى لمدة ستة أشهر إذا أوقفت إسرائيل "التحركات أحادية الجانب" في الضفة الغربية لنفس الفترة الزمنية. غالبا ما تستخدم "التحركات أحادية الجانب" من قبل السلطة الفلسطينية لوصف خطوات مثل توسيع المستوطنات، وعنف المستوطنين، وإنشاء البؤر الاستيطانية، وعمليات الإخلاء، وهدم المنازل، ومصادرة الأراضي، وتوغلات الجيش الإسرائيلي في المنطقة A بالضفة الغربية، والتي وضعتها اتفاقية أوسلو تحت السيطرة الكاملة لرام الله.

ومن المرجح أيضا أن يكون هذا العرض غير وارد بالنسبة للحكومة الإسرائيلية الجديدة، التي تم تأسيسها بالاعتماد على التزامات بتوسيع الوجود الإسرائيلي في الضفة الغربية. وفي حين أن عباس قد يكون اقترح تجميدا مؤقتا لاستهداف إسرائيل في المحافل الدواية، فإن قضايا السلطة الفلسطينية في المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة لا تبدو قابلة للتراجع في هذه المرحلة.

لطالما رحبت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية بالتنسيق مع قوات السلطة الفلسطينية وتعتبر أن له أهمية حاسمة في مكافحة الهجمات الفلسطينية والحفاظ على الاستقرار في الضفة الغربية. في حين أشاد عباس في السابق بالعلاقات الأمنية أيضا، إلا أنها لا تحظى بشعبية كبيرة في صفوف الجمهور الفلسطيني، وقد اعتاد رئيس السلطة الفلسطينية مؤخرا على التهديد بقطع التنسيق وسط الإحباط المتزايد من إسرائيل.

في عام 2020، نفذ عباس تهديده وعلق العلاقات الأمنية بين القوات الإسرائيلية والفلسطينية لخمسة أشهر. أعلن عن استئنافها في نوفمبر 2020 بعد فوز جو بايدن في الانتخابات الرئاسية، الذي وعد خلال حملته الانتخابية بتجديد الموقف الأمريكي التقليدي المؤيد لحل الدولتين. لكن رام الله قد ازدادت إحباطا من إدارة بايدن أيضا، حيث انتقدت فشلها في الوفاء بالوعود التي قطعتها خلال الحملة الانتخابية بإعادة فتح البعثات الدبلوماسية للفلسطينيين في القدس ورام الله، بالإضافة إلى ما يُنظر إليه باعتباره موقفا ضعيفا بشأن التوسع الإسرائيلي المستمر في الضفة الغربية والقدس الشرقية.

وأكد مسؤول ثان مطلع على اجتماع سوليفان-عباس التفاصيل التي شاركها المسؤول الفلسطيني وقال إن مستشار الأمن القومي الأمريكي لم يرد بشكل مباشر على مقترحات رئيس السلطة الفلسطينية. ومع ذلك، حث سوليفان عباس على أن يكون أكثر براغماتية، بينما أكد له أن إدارة بايدن سوف ترد بقوة على أي خطوات يتم اتخاذها نحو الضم، أو شرعنة البؤر الاستيطانية، أو تغيير الوضع الراهن في الحرم القدسي.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: الكنيست يصادق على تمديد قانون الطوارئ بعد شهور من سقوط التشريع في الائتلاف السابق

أعضاء كنيست من اليمين يقودون حملة الآن لتجديد توسيع القانون المدني والجنائي ليشمل المستوطنين؛ معارضتهم للخطوة لأسباب سياسية في الكنيست السابق أدت إلى انهيار الحكومة

بقلم جيريمي شارون

جدد الكنيست مشروع قانون مدني وجنائي (قانون الطوارئ) ليشمل الإسرائيليين المقيمين في الضفة الغربية لخمسة أعوام أخرى ليل الثلاثاء ليصبح قانونا بعد تمريره في القراءتين الثانية والثالثة في الهيئة العامة للكنيست. وتم تمرير مشروع القانون بتأييد 39 نائبا ومعارضة 12.

فشل الكنيست في تمرير التشريع، الذي يتم تجديده عادة كإجراء روتيني عند انتهاء صلاحيته، خلال الأيام الأخيرة للائتلاف السابق في يونيو 2022. وصوتت الأحزاب اليمينية، في المعارضة آنذاك، ضد الإجراء على الرغم من أنه يُتوقع عادة أن يحظى بدعمها، مما أدى مباشرة إلى انهيار حكومة لبيد-بينيت. ويجدد التشريع اللوائح التي تسمح للدولة بتطبيق القانون الجنائي وبعض القوانين المدنية الرئيسية – مثل ضريبة الدخل والتأمين الصحي – على الإسرائيليين الذين يعيشون في الضفة الغربية. وقد سُن القانون في الأصل في أعقاب حرب "الأيام الستة" في عام 1967، وتم تمديده آخر مرة في عام 2017، ولا يزال يعد "تدبير طوارئ" يجب تجديده كل خمس سنوات. وعلى الرغم من أن الضفة الغربية ليست جزءا من الأراضي ذات السيادة

الإسرائيلية، إلا أن الإجراء يضمن معاملة المستوطنين الذين يعيشون هناك كما لو كانوا يعيشون في إسرائيل في معظم الأمور، دون تمديد تلك الترتيبات القانونية نفسها لتشمل الفلسطينيين.

وأعلن حزب "العمل"، الذي دعم مشروع القانون خلال جلوسه في الحكومة في العام الماضي، في وقت سابق من هذا الشهر عن نيته عدم التصويت لصالح اللوائح بعد الآن، والتي وصفها بأنها "إجراءات ضم تتعارض مع الصهيونية." وقال إن أهداف السياسة للحكومة المتشددة الجديدة تثير الشكوك حول مدى مرحلية هذه اللوائح. وجاء في بيان لحزب العمل، بحسب موقع "واينت"، إن "الحزب يعارض بشدة الخطوات التي من شأنها الإضرار بأمن إسرائيل وتقودنا إلى دولة ثنائية القومية وفق رؤية [رئيس الصهيونية الدينية بتسلئيل] سموتريتش وشركائه."

لطالما دعا سموتريتش إلى توسيع المستوطنات على نطاق واسع وضم أجزاء كبيرة من الضفة الغربية دون منح حقوق متساوية للفلسطينيين في تلك المناطق. بموجب شروط اتفاق ائتلافي بين حزبي "الليكود" و"الصهيونية الدينية"، تم تعيين سموتريش وزيرا في وزارة الدفاع ومُنح سلطة على الإدارة المدنية، المسؤولة عن الشؤون المدنية في الضفة الغربية – مما منحه تأثيرا غير مسبوق على الحياة اليومية للفلسطينيين والإسرائيليين هناك.

قبيل التصويت، قال زعيم "الوحدة الوطنية" بيني غانتس إن حزبه المعارض سيدعم الإجراء الذي دافع عنه العام الماضي وزير العدل آنذاك غدعون ساعر. وقال ساعر، وهو الآن عضو كنيست بارز في "الوحدة الوطنية": "ما حدث خلال الإدارة السابقة كان خطأ من جانب المعارضة، وقتل القانون كان ضد المصالح الوطنية." وأضاف في وقت سابق من هذا الشهر: "نحن ضد الحكومة وليس ضد الدولة ومصالحها الأساسية."

* * *

معهد بحوث الأمن القومي: معطيات وأرقام: الاقتصاد الفلسطيني.. من كورونا إلى التقلبات العالمية والسياسة الإسرائيلية

بقلم حجاي أتكس واستبن كلور

ترجمة: صحيفة القدس العربي

هذا المنشور الجديد يركز على الاقتصاد الفلسطيني وعلاقاته بالاقتصاد الإسرائيلي وتأثير السياسة الإسرائيلية عليه. في مواضيع معينة، أجري تمييز بين المناطق المختلفة للضفة الغربية وقطاع غزة وبين شرقي القدس. الاقتصاد الفلسطيني، مثل دولة إسرائيل، لا يزال ينتعش من وباء كورونا ويتأثر سلباً بالقوى العالمية

وبخاصة الغزو الروسي لأوكرانيا الذي أدى إلى ارتفاع كبير في الأسعار يعود في بعضه إلى تشويشات في سلسلة التوريد وكلفة أسعار الغذاء والطاقة في العالم كله. ومثل بنوك مركزية أخرى، رفع بنك إسرائيل الفائدة، مما يؤثر على الاقتصاد الفلسطيني، حيث الشيكل والدولار هما العملتان الأساسيتان. لكن سيكون لهذه الخطوة تأثير طفيف على الفائدة التجارية العالية على أي حال، وعلى معدلات الفائدة على الائتمان من البنوك الفلسطينية التي بكل الأحوال لها قدرة وصول محدودة فقط للتمويل بالشيكل والدولار بسبب الخطر الائتماني العالي. من الشائق أن نشير إلى أن هذه العوائق تفصل الاقتصاد الفلسطيني عن التأثيرات السلبية للسياسة النقدية المقلصة. السياسة الإسرائيلية تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد الفلسطيني من خلال تشغيل عمال مياومين، دخلهم في إسرائيل يساوي أكثر من رفع الناتج المحلي الفلسطيني. تشغيل العمال الفلسطينيين في إسرائيل اتسع مؤخراً عقب استئناف تشغيل العمال من قطاع غزة أيضاً.

التشغيل

في الربع الثالث من العام 2022 بلغ معدل البطالة في الضفة الغربية 12.6 في المئة، وهو معدل أدنى مما كان في العام 2021. ونبع الأمر من الارتفاع في تشغيل العاملين في الضفة الغربية، بما في ذلك التشغيل في إسرائيل الذي واصل النمو. قد نعزو الارتفاع في التشغيل داخل إسرائيل لتصنيف مكتب الإحصاء الفلسطيني المركزي العمال من شرقي القدس كعاملين في إسرائيل. باستثناء شرقي القدس، فإن نحو 165 ألف عامل من الضفة الغربية يعملون في إسرائيل في الربع الثالث من العام 2022. كما أن معدل البطالة في قطاع غزة تقلص بفضل ارتفاع طفيف في معدل التشغيل في القطاع نفسه، لكن العدد المتدني نسبياً للعمال من القطاع العاملين في إسرائيل لم ينعكس بعد في الإحصاءات الفلسطينية. في الربع الثالث من العام 2022 بلغ أجر العمال الفلسطينيين في إسرائيل 1.06 مليار دولار، توازي نحو 32 في المئة من الناتج المحلي الخام في الضفة الغربية.

تعمل إسرائيل على تقليص عدد الفلسطينيين العاملين بلا تصاريح عمل في أعقاب هجمات الإرهاب التي نفذها الماكثون غير القانونيين في آذار – نيسان 2022. بالتوازي، زادت إسرائيل عدد تصاريح العمل للعاملين الفلسطينيين. لذا، ارتفع عدد العاملين من حملة تصاريح العمل إلى 126 ألفاً؛ أعلى من عددهم قبل الوباء، فيما أن عدد العاملين بدون تصاريح قل إلى 39 ألفاً. وهذا التغيير سيتواصل، لأن إسرائيل تواصل فرض أنظمة متشددة ضد دخول وتشغيل العمال بدون تصاريح، وتستكمل الحاجز المادي بين إسرائيل وأجزاء في شمال الضفة الغربية.

في آب 2022، أعلنت إسرائيل عن سياسة جديدة تلزم أرباب العمل الإسرائيليين بنقل أجور العمال الفلسطينيين في تحويلة بنكية إلى حساباتهم في بنوك فلسطينية. وتأتي هذه الخطوة للمساعدة في تقليص

تراكم الأموال النقدية لدى البنوك الفلسطينية. وستدخل اللوائح حيز التنفيذ في بداية العام 2023 للتسهيل على الرقابة على دفع الأجور وفقاً لقوانين العمل في إسرائيل، في ظل تقليص النشاط الاقتصادي غير الرسمي. هذه السياسة لا تنطبق على الفلسطينيين العاملين في المستوطنات، وعلى العمال من قطاع غزة، وعلى العمال بدون تصاريح عمل. إضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يحول للعمال عبر البنوك أجر الحد الأدنى فقط، فيما سيدفع لهم باقي المبالغ نقدًا. هذا النمط سيكون جراء تخوف العمال من فرض السلطة الفلسطينية الضرائب عليهم، وعقب استخدام محدود لجزء من العمال لخدمات البنوك الفلسطينية. كما أن مطلب تحويل الأجر الشهري من رب العمل الفرد لكل عامل، غير مناسب للعمال الذين يتنقلون بين عدد من أرباب العمال في كل شهر، مثلما هو شائع في مجال البناء. السياسية الجديدة أثارت احتجاجاً من العمال الفلسطينيين الذين أضربوا في آب 2022 وهناك تخوف من أنها ستشجع الفلسطينيين على العمل في إسرائيل بدون تصاريح مثلما حصل في فترة كورونا.

ثمة افتراض بأن سيؤدي دفع أجر جزئي بتحويلة بنكية مثلما هو أيضاً تقليص فوائض النقدي بالشيكل، إلى ارتفاع السيولة بالشيكل في المنظومة البنكية الفلسطينية وتحسين الاقتصاد المالي في المناطق القروية في الضفة الغربية. من المتوقع لهذه العملية في المستقبل أن ترفع مردودات البنوك الفلسطينية على الشواكل المحفوظة في المنظومة المالية في إسرائيل وتعزيز آلية التزام سياسة الفائدة لبنك إسرائيل بمعدلات الفائدة في البنوك الفلسطينية.

توقف تشغيل العمال في إسرائيل في فترة كورونا واستؤنف في تشرين الأول 2021 حيث ارتفع عدد تصاريح العمل بالتدريج من 7 آلاف إلى 15.500 في آب 2022. في آذار 2022 قررت إسرائيل بشكل رسمي تشغيل العمال من القطاع في إسرائيل ابتداء من آب في تلك السنة بشكل مشابه لما هو في الضفة الغربية، كما قررت سقف 20 ألف عامل من قطاع غزة: 12 ألفاً في البناء و8 آلاف في الزراعة. في أيلول 2021 كان 83 في المئة من العمال -وفق استطلاع معهد بحوث الأمن القومي- لا يعملون، وكان أجر من كانوا يعملون نحو 1.040 شيكل في الشهر. بالمقابل كان الدخل الشهري المتوسط للعمال من قطاع غزة في إسرائيل 6.300 شيكل. نحو 61 في المئة من المستطلعين يعملون في فرع البناء وأجرهم عالٍ، بينما 13 في المئة يعملون في فرع الزراعة بأجر أقل نسبياً. نحو ربعهم يعملون في فروع الإنتاج، التجارة والخدمات، حيث الأجر أعلى مما في الزراعة. ينبع من هذا أن إنفاذ السقف في الفروع قد يمس بدخل نحو ربع العمال.

النمو

نما الناتج المحلي في الضفة والقطاع بـ 3.6 في المئة في الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2022 مقارنة بالفترة الموازية من العام الماضي، وسجل نمواً ثابتاً منذ ستة أرباع، وذلك بعد ركود حاد وانكماش في الناتج المحلي في

العام 2020 في أعقاب الوباء الذي استمر حتى نهاية الربع الثاني من العام 2021. بعد ذلك، سجل انتعاش سريع مع نمو مبهر بمعدل 19 في المئة في الربع الثالث من العام 2021، مقابل العام 2020 بفضل التطعيمات والتسهيل في كورونا. ونبع النمو أساساً من ارتفاع مردودات ضرائب الاستيراد في الضفة. أما النمو في قطاع غزة فنبع أساسًا من اتساع نشاط الزراعة والصيد، والإنتاج، والكهرباء والمياه، والبناء، والنشاطات العقارية، وكذا في الإدارة العامة والأمن. النشاط الاقتصادي الخاص في القطاع لا يزال مشلولاً. رغم النمو العام، بقي الناتج المحلي الفلسطيني للفرد أدنى بنحو 5 في المئة من مستواه قبل الوباء، في الربع الرابع من العام 2019. اتسعت الفجوة في مستوى المعيشة بين الضفة والقطاع في أثناء الوباء. والناتج المحلي الحقيقي للفرد في الربع الثالث من العام 2022 نما بـ 2 – 3 في المئة، سواء في الضفة أم في القطاع. وحسب البنك الدولي، من المتوقع إبطاء في النمو الاقتصادي في العام 2022 إلى مستوى سنوي 3.5 في المئة مقابل 7.1 في المئة في العام 2021. ونبع الأمر من انعدام يقين متزايد في أرجاء العالم، وتخفيض في الاستهلاك والاستثمار في ضوء الارتفاع الكبير في معدل التضخم المالي.

الوضع المالي

تعاني السلطة الفلسطينية من عجز بنيوي كبير، وارتفعت نفقاتها في العام 2021 بـ 20 في المئة عن المداخيل. وتفاقم العجز المالي بسبب انخفاض ثابت في المساعدات الدولية، التي شكلت منحها 1.8 في المئة فقط من الناتج المحلي في العام 2021 – أي انخفاض مقابل 27 في المئة في العام 2008. إضافة إلى ذلك، تخصم إسرائيل جزءاً من المداخيل الفلسطينية من مردودات الضرائب التي تجبيها والتي يفترض بها أن تنقلها إلى السلطة الفلسطينية حسب بروتوكول باريس. على الرغم من ذلك، حولت إسرائيل في العام 2021 مبلغاً أقصى هو 9.3 مليار شيكل، شكلت 63 في المئة من عموم مداخيل السلطة الفلسطينية. مداخيل الضرائب في الاقتصاد الفلسطيني متدنية، لكنها في السنة الماضي ارتفعت إلى نحو 23.5 في المئة من عموم المداخيل، مقابل 21.3 في المئة في العام 2020. والضرائب التي تجبيها إسرائيل ستزداد كماً ونوعاً بسبب الإصلاحات في السياسة التجارية الإسرائيلية. أما ضريبة الدخل التي تفرض على الفلسطينيين العاملين في إسرائيل فتشكل أقل من 3 في المئة من تحويلات الضرائب، وإن كانت هي أيضاً سترتفع في ضوء الارتفاع في عدد الفلسطينيين العاملين في إسرائيل. صحيح أنه من غير المتوقع تغييرات جوهرية في العام 2022 لكن بعضاً من الميول الإيجابية واضحة للعيان. من كانون الثاني حتى حزيران 2022 ارتفعت مداخيل الضرائب بـ 1.19 مليار شيكل مقابل العام 2021، بفضل الارتفاع في الناتج المحلي وتحويلات مقاصات الضريبة. في الفترة نفسها، ارتفعت النفقات العامة وحجم الائتمان الصافي بـ 1.5 مليون شيكل فقط، ومعنى الأمر أن العجز في الميزانية تقلص من 1.5 مليار شيكل في النصف الأول من العام 2021 إلى 501 مليون شيكل في النصف الأول من العام 2022. ويواصل العجز في التقلص حتى 359 مليون شيكل بفضل الدعم الخارجي الذي ارتفع في النصف الأول من

2022 إلى 143 مليون شيكل مقابل 98 مليون شيكل في الفترة الموازية من العام الماضي. بلغ العجز المالي العام 5.2 في المئة من الناتج المحلي في العام 2021، وفي النصف الأول من العام 2022 انخفض إلى 0.4 في المئة من الناتج. لكن لا تزال حاجة إلى إصلاحات في جانب المداخيل والنفقات للوصول إلى وضع مالي مستقر أكثر على مدى الزمن، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل العجز المالي في السلطة إلى 3.5 في المئة من الناتج في نهاية السنة.

التضخم المالي والسياسة النقدية

إن معدل التضخم المالي في إسرائيل والأردن، جيران السلطة الفلسطينية وذوي عملات مستقرة، بلغ 5 في المئة في تموز 2022. ووصل التضخم المالي في مصر إلى 20 في المئة في أواخر 2022. أما التضخم المالي في الاقتصاد الفلسطيني فكان أدنى مه في إسرائيل، رغم أن الجدولين يحسبان بالشيكل. معدل التضخم المالي السنوي في الاقتصاد الفلسطيني بلغ 4 في المئة تقريباً بين أيار وتشرين الأول 2022. وعلى الرغم من أن قروض البنوك الفلسطينية في الشيكل أو الدولار، فإن التأثير المباشر لرفع الفائدة في إسرائيل وفي العالم على الاقتصاد الفلسطيني سيكون محدوداً وبطيئاً أكثر. لا يوجد في السلطة الفلسطينية بنك مركزي يساعد البنوك عند الفشل بالقروض كمخرج أخير. ويشار إلى أن هذا التأثير السلبي كفيل بحماية الاقتصاد الفلسطيني من تأثيرات سلبية للتقلص النقدي بذات الشكل الذي حماه من الركود الكبير.

التجارة

يواصل الاقتصاد الفلسطيني المعاناة من عجز تجاري واسع يمول في قسم منه بتحويلات أجور العمال الفلسطينيين. استيراد البضائع إلى السلطة الذي بلغ حجمه 480 مليون دولار في الشهر من العام 2019 وحتى منتصف العام 2021 ارتفع بانتظام في النصف الثاني من العام 2021 وبلغ أكثر من 650 مليون دولار في أشهر كانون الثاني – آب 2022. في كل هذه الفترة، كان نصيب استيراد البضائع من إسرائيل 55 في المئة من إجمالي الاستيراد المسجل. أما حجم التصدير الفلسطيني فارتفع هو أيضاً في أثناء الوباء وفترة الانتعاش منه من 86 مليون دولار في الشهر قبل الوباء إلى 110 مليون دولار في الشهر في النصف الأول من العام 2021 وحتى 122 مليون دولار في النصف الأول من العام 2022. التصدير إلى إسرائيل وعبرها إلى الاقتصادات الأخرى، ما زال يشكل الأغلبية الساحقة من التصدير. وتشير الإحصاءات الإسرائيلية أيضاً إلى ارتفاع بمعدل نحو 55 في المئة في استيراد البضائع والخدمات الفلسطينية من إسرائيل في السنتين الأخيرتين إلى مستوى ذروة بنحو 1.8 مليار دولار في الأرباع الثلاثة الأولى من 2022. ونما التصدير الفلسطيني للبضائع والخدمات وقوة العمل بمعدل مشابه، وإن كان من مستوى أدني. العجز التجاري والتشغيلي الفلسطيني تجاه إسرائيل بلغ نحو نصف مليار دولار في الربع الثالث من العام 2022.

الزراعة

يتضح نمو الزراعة الفلسطينية مقارنة بالعام 2010 وفي العام 2020 وكذا من معطيات أخرى. وازدادت أهمية هذا الفرع بسبب عوامل، منها كورونا والغزو الروسي لأوكرانيا والتغيير المناخي، التي أدت إلى ارتفاع في أسعار الغذاء وتخوفات في موضوع الأمن الغذائي المحلي. في العام 2022 ارتفعت أسعار الغذاء بـ 6 – 7 في المئة مقارنة بصيف 2021. والانخفاض الذي سجل مؤخرًا في أسعار الحبوب وغيرها من المواد الغذائية في أرجاء العالم يفترض أن تلطف ارتفاع الأسعار في المديين القصير والمتوسط. إن النمو السريع للسكان الفلسطينيين في أعوام 2010 – 2021 بمعدل 26 في المئة في الضفة و33 في المئة في القطاع، يفاقم تحدي تغذية السكان المحليين. القيمة المضافة العددية للإنتاج الزراعي في هذه الفترة ارتفعت بـ 26 في المئة سواء في الضفة أم في القطاع، فيما أن الاستيراد الزراعي ارتفع بمعدلات أعلى من ذلك. والنتيجة هي انخفاض في حجم الإنتاج الزراعي المحلي المستهلك والمصنع في هاتين المنطقتين. كما سجل انخفاض في معدل الفلسطينيين العاملين في الزراعة. استهلاك الغذاء من إنتاج ذاتي ظل محدوداً بل وانخفض في الضفة وبقي هامشياً في القطاع. بشكل عام، طرأ انخفاض في أهمية الزراعة الفلسطينية كمصدر للغذاء والعمل، وطرأ ارتفاع في حساسية الاقتصاد الفلسطيني للتغييرات في الأسواق العالمية والإقليمية في هذا الفرع. والمقارنة بين 2010 و2021 تبين تركيز متزايد للزراعة الفلسطينية في الخضار والبيض والدجاج، في هذه الفترة سجل ارتفاع في حجم الأراضي المخصصة لزراعة الخضار في المنطقتين، وكذا في تربية الدجاج للطعام ولإنتاج البيض.

* * *

اتهامات لائتلاف نتنياهو اليميني بالإضرار بتصنيف دولة الاحتلال الائتماني

ترجمة: عدنان أبو عامر . موقع عربي21

في الوقت الذي يواجه فيه الائتلاف اليميني الفاشي الإسرائيلي معارضة متزايدة في الأوساط السياسية والأمنية، فقد انضمت المحافل الاقتصادية لهذه المعارضة عقب تصريحات قوية ضد الحكومة أطلقها محافظ بنك إسرائيل البروفيسور أمير يارون، وكارنيت فلوغ ويعقوب فرانكل، المحافظان السابقان، محذرين من الإجراءات القانونية الجارية لأنها ستضر بالاقتصاد، مما أثار عليهم موجة واسعة من الانتقادات الحكومية بدءا برئيس الحكومة وباقي الوزراء.

حاييم غولديتش مراسل صحيفة **يديعوت أحرونوت**، نقل عن يارون أنه "عاد للتوّ من مؤتمر صندوق النقد الدولي في دافوس، وطالب بعقد اجتماع عاجل مع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وأبلغه أن العالم الاقتصادي يتابع بقلق بالغ التطورات في إسرائيل التي قد تضر بالمنظومة الاقتصادية، ما قد يؤدي لخفض التصنيف الائتماني، ويدفع الشركات الدولية بعيدًا عن الاستثمار في إسرائيل، فيما أعلن عضو اللجنة

النقدية في بنك إسرائيل البروفيسور موشيه حزان استقالته من منصبه بسبب نيته الانخراط في أنشطة احتجاجية عامة ضد الحكومة." وأضاف في تقريره أن "رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو زعم أنه لا يوجد مجال للترهيب فيما يتعلق بالتغييرات المخطط لها في النظام القانوني، متهماً المعارضة بنشر "تسونامي أكاذيب" حول الأضرار الاقتصادية المحتملة بسبب هذه الإجراءات القانونية، زاعما أنها لن تضر بالاقتصاد فحسب، بل ستقويه، فيما قال وزير المالية بيتسلئيل سموتريتش إن إسرائيل أفضل مكان لوضع الأموال في المياه المضطربة التي يعيش فيها الاقتصاد العالمي الآن، أما وزير الاقتصاد نير بركات فطالب اليسار الإسرائيلي بوقف التخويف على مستقبل الاقتصاد للمصالح الحزبية."

وأوضح أن "الهجوم انتقل إلى صفوف المعارضة التي أعلن رئيسها يائير لابيد بأن نتنياهو يمرّ بحالة هستيريا، ولا يترك مجالا للشك أنه ضعيف، ويعرف أنه يؤدي لأضرار قاتلة في الاقتصاد الإسرائيلي، وكل الإسرائيليين سيدفعون ثمنها الباهظ من جيوبهم الخاصة، أما رئيس المعسكر الوطني بيني غانتس فاتهم نتنياهو بأنه يحتقر المتظاهرين، ويلغي المحاكم، ونتيجة هذا الانقلاب لن يكون فقط انخفاضًا في التصنيف الائتماني، وليس تراجعا بحماية قادة الجيش في الخارج، ولكن أولاً وقبل كل شيء سيدمر القيم الأساسية التي تأسست عليها دولة الاحتلال." ونقل عن وزير القضاء السابق غدعون ساعر، "فدافع عن محافظ بنك إسرائيل الذي عينه نتنياهو نفسه، لكن ذنبه الوحيد أنه بحكم موقعه ومسؤوليته حذر من العواقب الاقتصادية المحتملة لتغيير النظام القانوني الذي تروج له الحكومة، فيما يعمل نتنياهو ووزراؤه على ترك إسرائيل متفحمة، ويعرفون أنه لا يوجد أحد في العالم مستعد لابتلاع أكاذيبهم وافتراءاتهم، إسرائيل في طريقها لأزمة اقتصادية لم نعرف مثلها منذ عقود، وكل شيء يقع على عاتق نتنياهو المستعد لإلقاء الوحل في كل مكان، ونشر الأخبار الكاذبة."

شارون كيدون مراسل صحيفة يديعوت أحرونوت، نقل في تقريره عن داني دانون عضو الكنيست عن حزب الليكود أنه هاجم محافظ البنك المركزي، متسائلا "أين كان عندما نقل يائير لابيد الأراضي البحرية لإسرائيل وقيمتها بالمليارات إلى لبنان، وأين كان عندما طرد المستوطنون اليهود من مستوطنات غزة، وأين كان في قرارات أخرى اتخذتها الحكومات الإسرائيلية السابقة، وكل ذلك يعني أنه تجاوز صلاحياته، وعليه أن يتذكر دوره، لأننا نحتاج للتوقف عن الترهيب والتهديد."

تكشف هذه المواقف المعارضة للسياسة الحكومية في المجال الاقتصادي أنها تبدي خشيتها الفعلية من الإضرار بالتصنيف الائتماني لإسرائيل كالبلدان الأخرى التي خضعت لإجراءات مماثلة، وقد شهدت الساعات الأخيرة توقيع أكثر من 270 من أعضاء هيئة التدريس في مجالات الاقتصاد والإدارة من جامعات وكليات في إسرائيل وحول العالم على عريضة رأي بشأن الضرر المتوقع للاقتصاد الإسرائيلي، لأن هذه الإجراءات تشكل خطرا على مستقبله، وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء تحركات الحكومة التي ستضر باستقلال القضاء، وستلحق ضررا اقتصاديا غير مسبوق بالإسرائيليين.

* * *

الاحتلال سيقلص عملياته في الضفة بالتزامن مع زيارة بلينكن

ترجمة: محمود مجادلة. موقع عرب 48

ذكر تقرير إسرائيلي أن جيش الاحتلال سيقلص عملياته في مدن وبلدات الضفة الغربية خلال الأيام المقبلة، في محاولة لتهدئة الأوضاع ومنعا للتصعيد بالتزامن الزيارة وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، إلى المنطقة، مطلع الأسبوع المقبل. جاء ذلك بحسب ما ذكرت هيئة البث العام الإسرائيلي ("كان 11")، وقالت إن القرار الإسرائيلي اتخذ في أعقاب العدوان الذي نفذته قوات الاحتلال في جنين، الخميس، وأسفر عن استشهاد 9 أشخاص بينهم مسنة، فيما أصيب 20 آخرون إصابات متفاوتة. وبحسب "كان 11"، فإنه "جرى اتخاذ القرار بسبب ارتفاع حصيلة القتلى في العملية في جنين والمخاوف من التصعيد، وأيضًا استعدادًا لزيارة وزير الخارجية الأميركي، بلينكن، المتوقع وصوله يوم الإثنين المقبل." وذكرت القناة الرسمية الإسرائيلية أن جيش الاحتلال سيواصل عملياته لـ"إحباط العمليات" الفلسطينية، مشيرة إلى أن "العمليات غير العاجلة ستتأجل إلى ما بعد زيارة بلينكن." ونقلت القناة عن مصدر في الرئاسة الفلسطينية، على حد مزاعمها، قوله إن "القرار الخاص بالتنفيذ الفعلي لقرار وقف التنسيق الأمني يتوقف" على قرار الرئيس الفلسطيني، محمود عباس. وأشارت إلى ضغوطات دولية تمارس على السلطة الفلسطينية للتراجع عن القرار الذي أعلنت عنه مساء الخميس، بشأن وقف التنسيق الأمني مع حكومة الاحتلال الإسرائيلي. وأعربت كبيرة الدبلوماسيين الأميركيين لشؤون الشرق الأوسط، باربرا ليف، مساء الخميس، عن "أسف" واشنطن لقرار السلطة الفلسطينية وقف التنسيق الأمني مع سلطات الاحتلال. وقالت إنه "من الواضح أننا لا نعتقد أن هذه هي الخطوة الصحيحة التي يجب اتخاذها في هذه اللحظة". وأضافت "نعتقد أنه من المهم جدًا أن يبقي الطرفان على التنسيق الأمني، وإذا كان هناك من أمر، فيتعيّن تعزيز التنسيق الأمني بينهما." وأضافت ليف أن الولايات المتحدة على "اتصال وثيق" منذ صباح الخميس مع السلطة الفلسطينية وإسرائيل بشأن هذه العدوان على جنين، معربة عن "مخاوف" واشنطن من تدهور الوضع على الأرض. وأكدت المسؤولة الأميركية أن بلادها تدعو كلا الطرفين إلى "وقف التصعيد" في مواجهة "احتمال أن تسوء الأمور" على الأرض.

* * *

ارتفاع عدد مقتحمي الأقصى منذ تنصيب حكومة نتنياهو

ترجمة: محمود مجادلة .موقع عرب 48

ارتفعت أعداد المستوطنين المقتحمين للمسجد الأقصى، خلال ولاية الحكومة الإسرائيلية الحالية التي تعتبر الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل وتضم شخصيات عنصرية متطرفة من تيار الصهيونية الدينية، بحسب ما جاء في تقرير إسرائيلي مساء الخميس. وأفاد التقرير الذي أوردته القناة 7 الإسرائيلية على موقعها الإلكتروني أن الأسابيع الأخيرة شهدت تصاعدا في أعداد اليهود من مقتحمي المسجد الأقصى بهدف "الزيارة وحتى للصلاة فيه."

ووفقا للتقرير، فإن الأسبوع الأخير شهد زيادة بأكثر من ثمانية في المئة مقارنة بالأسبوع المقابل،من العام الماضي. وأشار إلى تسجيل زيادة للأسبوع الثالث على التوالي في عدد اليهود المقتحمين للأقصى، وذكرت أن هناك تسجيل وتيرة مستمرة لارتفاع عدد المقتحمين منذ تولي حكومة نتنياهو الحالية.

وبحسب التقرير فإن اقتحام وزير الأمني القومي في حكومة الاحتلال الإسرائيلي، إيتمار بن غفير للأقصى، أدى كذلك إلى زيادة عدد المقتحمين؛ وقال التقرير إنه شهر "طيبيت" في التقويم العبري (بدأ في 25 كانون الأول/ ديسمبر وانتهى في 22 كانون الثاني/ يناير الجاري)، شهد تسجيل زيادة تصل إلى 7% في عدد المقتحمين للأقصى مقارنة بالعام الماضي. وأشار التقرير إلى أنه في الفترة المذكورة اقتحم نحو 3 آلاف مستوطن (2,938)، المسجد الأقصى. كما شهد مطلع الشهر العبري التالي (شباط) زيادة قياسية تصل إلى 54% مقارنة بالفترة نفسها في العام العبري الماضي.

ووفقا للتقرير، فإن اليهود المقتحمين للأقصى أبلغوا عن المقتحمين أنهم "يشعرون بارتياح كبير في جبل الهيكل (المسجد الأقصى والحرم القدسي) منذ تولي بن غفير منصب وزير الأمن الداخلي".

ولفت التقرير إلى أن المعطيات الصادرة عن ما تسمّى "إدارة جبل الهيكل" التابعة لاتحاد "منظمات المعبد المتطرف"، تؤكد الاتجاه التصاعدي في عدد المقتحمين و"المصلين" اليهود في باحات المسجد الأقصى، وذكرت أن الأيام الأربعة الماضية شهدت اقتحام 286 يهوديا للأقصى "فاز غالبيتهم العظمى بالصلاة" في الحرم القدسي.

* * *